

ما أعربه ابن السراج من القرآن في الأصول

إعداد

الدكتور أحمد بن محمد العضيبي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

ما أعربه ابن السراج

من القرآن في الأصول

د/ أحمد بن محمد العضيبي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة-كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أتم الصلاة وأزكى التسليم، أما بعد:
فهذه الصفحات سطررت فيها ما أعربه ابن السراج من القرآن الكريم في
كتابه (الأصول في النحو).

سبب اختيار الموضوع:

ابن السراج من العلماء البصريين المتقدمين، وممن كان لهم الأثر
الكبير فيمن بعده، وتلامذته من كبار النحويين كالفارسي والسيرافي
والرمانى، فضلاً على أن أهم شيوخه وأكثرهم تأثيراً فيه كان إمام زمانه
وهو المبرد، وقد كان لهؤلاء باع كبير في علم النحو وتأليف المصنفات
الكبيرة فيه.

فأردت أن أجمع ما أعربه ابن السراج في كتابه الأصول من
القرآن الكريم وأعرضه على ما أعربه من قبله ومن بعده؛ لأعلم مدى

تأثره وتأثيره في مجال إعراب القرآن، لا سيما وأن له كتابًا في القراءات القرآنية لم يصل إلينا، وفي هذا دلالة على عنايته بإعراب القرآن وقراءاته.

وأرى أن جمع هذه الآيات التي أعربها ودرستها والموازنة بينها وبين ما أعربه أشهر علماء النحو قبله وبعده يعطي القارئ تصورًا عن مدى هذه العناية عنده، وطريقته في إعراب الآيات، وبيان المصطلحات التي يستعملها في سياق إعرابه للآيات، وهل كان له من الإعراب ما تفرد به أو خالف به جمهور النحويين؟ أم أنه كان موافقًا متابعًا للأعلام الأوائل أمثال سيبويه والمبرد؟

موضوع البحث ومنهجه:

الذي سيتناوله هذا البحث هو ما صرح ابن السراج بإعرابه من كلمات القرآن الكريم، لا ما نقله من إعراب غيره من العلماء، ولا ما ساقه من القرآن تنظيرًا أو استشهادًا لما صرح بإعرابه من كلمات ليست من القرآن.

ومنهج البحث هو إيراد نص ابن السراج في إعراب الآية أو جزء منها، ومن ثم بيان موضع الشاهد من هذا النص، وبعد ذلك أسوق أقوال أشهر النحويين قبله وبعده ممن تعرضوا لإعراب الآية نفسها أو جزء منها التي أعربها ابن السراج، والموازنة بين أقوالهم وقوله، وبيان من وافقه ومن خالفه منهم.

وسيكون ترتيب هذه الآيات بحسب ورودها في المصحف الشريف.

التمهيد: حياة ابن السراج وآثاره

أثرت قبل الشروع في دراسة ما أعربه ابن السراج من القرآن في كتابه

الأصول أن أطلع القارئ على نبذة مختصرة عن ابن السراج، تكون في اسمه ونسبه وشيوخه وتلامذته وأثاره ووفاته، والاختصار في ذلك راجع إلى أن ابن السراج من أعلام النحو العربي فسيرته وحياته وأثاره مسطرة في كتب التراجم، يضاف إلى ذلك أن محقق كتابه الأصول قد جمع في مقدمة الكتاب جل ما يتعلق بحياته فمن أراد التفصيل فعليه به.

أولاً: اسمه ونسبه ونشأته:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي^(١).

ونشأ في بغداد وفيها تعلم النحو، وإليه انتهت إليه الرئاسة فيه بعد وفاة شيخه المبرد^(٢).

ثانياً: شيوخه:

كان ابن السراج من أعلام عصره وبخاصة في علم النحو، ولا بد لمن وصل لهذه المنزلة الرفيعة من العلم أن يكون قد تعلم على طائفة من العلماء الأفاضل، وقد كان أشهر هؤلاء في كتب التراجم المبرد؛ فقد صحبه وأخذ عنه العلم والأدب، وقرأ عليه كتاب سيبويه^(٣).

ومع شهرة ابن السراج وسعة علمه فلم أجد في كتب التراجم التي اطلعت عليها أستاذاً آخر لابن السراج غير المبرد، لكن قد يفهم من القصة التي دارت

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، ومعجم الأدباء ٣٤١/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، ونزهة الألباء ٢٢٠، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣٤١/٥، ونزهة الألباء ٢٢٠.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، ومعجم الأدباء ٣٤١/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، ونزهة الألباء ٢٢٠.

بينه وبين الزجاج، وذكرت في غير كتاب أن الزجاج أحد شيوخه، والقصة أنه ذهب إلى الزجاج مسلماً عليه بعد وفاة شيخه المبرد، وفي هذه الأثناء سأل رجلً الزجاج عن مسألة نحوية، فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج، وقال له: والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفتنة بالحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا، فقال ابن السراج: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني...^(١)

فأقول: قد يؤخذ من هذه القصة أن الزجاج كان أحد شيوخه.

ثالثاً: تلامذته:

تلمذ على ابن السراج جمع من العلماء الأعلام، منهم:

١- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)^(٢). وقد صرح الزجاجي نفسه بأنه أخذ من ابن السراج^(٣).

٢- أبو سعيد السيرافي^(٤) (٣٦٨هـ).

٣- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي^(٥) (٣٧٧هـ).

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، ومعجم الأدباء ٣٤١/٥، ونزهة الألباء ٢٢٠، وإنباء الرواة ١٤٦/٣، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، ومعجم الأدباء ٣٤١/٥، ونزهة الألباء ٢٢٠.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٩.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، ومعجم الأدباء ١٤٥/٨، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، ونزهة الألباء ٢٢٠، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٥) انظر: الفهرست لابن النديم ٦٤، وطبقات النحويين ١٣٠، ومعجم الأدباء ٣٤١/٥، ونزهة الألباء ٢٢٠، وبغية الوعاة ١١٠/١.

٤- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني^(١) (٣٨٤هـ-).

رابعًا: آثاره:

خلف أبو بكر ابن السراج كتبًا عدة، أشهرها:

١ - احتجاج القراء^(٢).

٢- الأصول في النحو:

وهو أشهر كتبه وأكبرها، وهو الكتاب الذي استخرجت منه الآيات التي صرح بإعراب كلمة أو أكثر منها.

وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، في دار الرسالة، منه طبعات عدة منها الرابعة في عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣- الاشتقاق، ولم يتم^(٣). وذكر الدكتور حسين الفتلي في مقدمة كتاب الأصول عند حديثه عن هذا الكتاب أن الدكتور محمد صالح حقه.

٤- جمل الأصول أو مجمل الأصول، أو الأصول الصغيرة^(٤).

٥- الرياح والهواء والنار^(٥).

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، ومعجم الأدباء ٣٤١/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، ونزهة الألباء ٢٢٠، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، وبغية الوعاة ١١٠/١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وبغية الوعاة ١١٠/١.

- ٦ - شرح كتاب سيبويه^(١).
- ٧ - الشعر والشعراء^(٢).
- ٨ - كتاب الخط^(٣).
- ٩ - كتاب الهجاء^(٤).
- ١٠ - المواصلات والمذكرات في الأخبار^(٥).
- ١١ - الموجز في النحو، وهو كتاب صغير في النحو والصرف^(٦).
- وهو مطبوع بتحقيق مصطفى الشوعي، وابن سالم دامرجي، طبع في بيروت، مؤسسة بدران، في عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

خامساً: وفاته:

ذهب أغلب من ترجم له إلى أن وفاته كانت يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة في بغداد في خلافة المقتدر^(٧).

-
- (١) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤.
- (٢) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وبغية الوعاة ١١٠/١.
- (٣) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، وبغية الوعاة ١١٠/١.
- (٤) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، وبغية الوعاة ١١٠/١.
- (٥) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وبغية الوعاة ١١٠/١.
- (٦) انظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، وإنباه الرواة ٢٩٥/٣، وبغية الوعاة ١١٠/١.
- (٧) انظر: تاريخ بغداد ٣١٩/٥، ومعجم الأدباء ٣٤٢/٥، ووفيات الأعيان ٣٤٠/٤، ونزهة الألباء ٢٢٠، وبغية الوعاة ١١٠/١.

المسألة الأولى

إعراب (حتى يقول) من قوله تعالى:

﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ (١)

أشار ابن السراج إلى أن في الفعل (يقول) قراءتين: النصب، والرفع، وقد خرّج المعنى على هاتين القراءتين فقال: (وهذه مسألة تبيين لك فيما (٢) فرق ما بين النصب والرفع، نقول: كان سيري حتى أدخلها، فإذا نصبت كان المعنى: إلى أن أدخلها، فتكون (حتى) وما عملت فيه خبر (كان).

فإن رفعت ما بعد (حتى) لم يجز أن نقول: كان سيري حتى أدخلها؛ لأنك قد تركت (كان) بغير خبر؛ لأن معنى (حتى) معنى الفاء، فكأنك قلت: كان سيري فأدخلها، فإن زدت في المسألة ما يكون خبراً لـ (كان) (جاز، فقلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها، وعلى ذلك قرئ: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾، و(حتى يقول): من نصب جعله غاية، ومن رفع (٣) جعله حالاً (٤).

وابن السراج يرى في حال نصب (يقول) أنه منصوب بـ (أن) مضمرة، وأن (حتى) حرف جر بمعنى (إلى) أو (كي)، وهذا ما قرره قبل الحديث عن إعراب هذه الآية، فقال: (اعلم: أن (حتى) إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه

(١) البقرة من الآية ٢١٤.

(٢) هكذا في المطبوع. ولعل الصواب: فيها.

(٣) قرأ نافع برفع (يقول)، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: السبعة في القراءات ١/١٨١، والحجة للقراء السبعة ٢/٣٠٥ - ٣٠٦، وحجة القراءات ١٣١، والعنوان في القراءات السبع ٧٣.

(٤) الأصول في النحو ٢/١٥٣.

الأسماء ووليها فعل مضارع أضمر بعدها (أن) ونصب الفعل، وهي تجيء على ضربين: بمعنى (إلى) وبمعنى (كي) (١).

أما على قراءة رفع (يقول) فلا يصح تقدير (أن)؛ لأنها علم الاستقبال، وهو على الرفع بمعنى الحال.

وتكون (حتى) عنده على قراءة رفع (يقول) ابتدائية، وهذا ما قرره في كلام له قبل حديثه عن هذه الآية، فقال بعد أن أوضح معنى الكلام على تقدير رفع الفعل بعد (حتى): (ف-حتى) ههنا كحرف من حروف الابتداء (٢).

وقد يسأل سائل فيقول كيف تكون هنا ابتدائية ولم يقع بعدها المبتدأ في هذه الآية، وللإجابة عن هذا الإشكال نقول: إنه لا يلزم من كونها ابتدائية أن يقع بعدها المبتدأ والخبر، بل معنى كونها ابتدائية أن تكون سالحة لأن يقع بعدها المبتدأ والخبر، صرح بذلك المرادي، واستشهد على ذلك بالآية السابقة على قراءة الرفع، فقال: (القسم الثالث: (حتى) الابتدائية. وليس المعنى أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها سالحة لذلك. وهي حرف ابتداء، يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر... ويليهما الجملة الفعلية، مصدره بمضارع مرفوع، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ كَذِبًا﴾، على قراءة الرفع، أو بماض (٣).

وكان ابن السراج متابعاً في هذا الإعراب المبرد والزجاج (٤)، ولقد كان

(١) الأصول في النحو ١٥١/٢.

(٢) الأصول في النحو ١٥٢/٢.

(٣) الجنى الداني ٢٨٤.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١.

في كلامهما مزيد إيضاح لما في كلام ابن السراج المجمل، قال المبرد: (وأما قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ فإنها تقرأ بالنصب والرفع؛ فالرفع على قوله: فإذا الرسول في حال قول، والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول^(١).

وممن تبعه في إعراب الفعل (يقول) ونوع (حتى) على كلا القراءتين تلميذه الفارسي^(٢)، ومكي القيسي^(٣)، والزمخشري^(٤)، والعكبري^(٥)، وأبو حيان^(٦).

قال الزمخشري عند حديثه عن هذه الآية: (بالنصب على إضمار (أن)، ومعنى الاستقبال؛ لأن (أن) علم له، وبالرفع على أنه في معنى الحال، كقولك: شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، إلا أنها حال ماضية محكية^(٧).

(١) المقتضب ٤٣/٢.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٠٦/٢.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٦/١.

(٤) انظر: الكشف ٢٨٤/١.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٧٢/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٤٩/٢.

(٧) الكشف ٢٨٤/١.

المسألة الثانية

إعراب (قتال) من قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١)

يرى أنه بدل اشتمال، قال عند حديثه عن النوع الثالث من أنواع البديل وهو بدل الاشتمال: (الثالث ما كان من سبب الأول: وهو مشتمل عليه، نحو: سلب زيد ثوبه، وسرق زيد ماله؛ لأن المعنى: سلب ثوب زيد، وسرق مال زيد.

ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾؛ لأن المسألة في المعنى عن القتال في الشهر الحرام^(٢).

وابن السراج متابع في هذا الإعراب سيبويه^(٣)، والمبرد^(٤)، والزجاج^(٥).

وممن أعربه بذلك قبل ابن السراج إلا أنه سمي البديل تكريماً الكسائي^(٦)، والطبري^(٧).

وابن السراج نفسه هو من ذكر أن الكوفيين يسمون البديل تكريماً؛ قال:

(١) البقرة من الآية ٢١٧.

(٢) الأصول في النحو ٤٧/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٥٠/١ - ١٥١.

(٤) انظر: المقتضب ٢٧/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٩/١.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(٧) انظر: تفسير الطبري ٣٤٦/٢.

(والكوفيون يقولون موضع بدل: مترجمًا أو تكررًا)^(١).

وممن قال بهذا الإعراب بعد ابن السراج النحاس^(٢)، وابن جنبي^(٣)،
والزمخشري^(٤)، والأنباري^(٥)، والعكبري^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وابن هشام^(٨)،
والسيوطي^(٩).

هذا هو المشهور عند المعربين، وعزاه النحاس^(١٠) إلى البصريين.

وخالف في ذلك أبو عبيدة^(١١) فذهب إلى أنه مجرور على الجوار. ورده
النحاس قائلاً: « وقال أبو عبيدة: هو مخفوض على الجوار، قال أبو جعفر: لا
يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من
الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: "هذا جحر
ضب خرب".

والدليل على أنه غلط قول العرب في التنثية: "هذان جحرا ضب

(١) انظر: الأصول في النحو ١٨٩/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(٣) انظر: اللمع ٨٩.

(٤) انظر: الكشاف ١/٢٨٦.

(٥) انظر: أسرار العربية ٢٦٥.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٧٤/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٥/٢.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٦٥٧.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٧٦/٣.

(١٠) انظر: إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(١١) انظر: مجاز القرآن ١٤/١.

خربان"، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها، ولا يجوز إضمار (عن)، والقول فيه أنه بدل«^(١).

(١) إعراب القرآن ١/٣٠٧.

المسألة الثالثة

إعراب (يضاعفه) من قوله تعالى:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ﴾ (١)

أشار ابن السراج _ رحمه الله _ إلى أن الفعل (يضاعفه) فيه قراءتان: الرفع والنصب^(٢)، فخرَّج قراءة الرفع على أنه معطوف على (يقرض) المرفوع.

وخرَّج قراءة النصب على أنه جواب للطلب، وهو الاستفهام؛ فيكون منصوبًا بـ(أن) المضمرة بعد الفاء. قال: (فصل من مسائل الجواب بالفاء

يقول: هل يقوم زيد فتكرمه؟ يجوز الرفع والنصب، النصب على الجواب، والرفع على العطف، وقال الله عز وجل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ﴾، يقرأ بالرفع والنصب، وتقول: ما أنت الذي تقوم فتقوم إليه، الرفع والنصب؛ فالرفع على النسق، والنصب على الجواب^(٣).

وليس في نصه هذا تصريح بأن الفعل على قراءة النصب منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء _ كما ذكرت ذلك عنه آنفًا _ لكنه قرر في موضع قبل نصه السابق أن الفعل إذا وقع بعد الفاء وسبق بكلام غير واجب نحو النهي والاستفهام وكان جوابًا عنه نُصب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، قال: (شرح الثاني: وهو الفاء:

(١) البقرة من الآية ٢٤٥، والحديد من الآية ١١.

(٢) قرأ عاصم بالنصب، وقرأ نافع وحزمة والكسائي بالرفع. انظر: السبعة في القراءات ١٨٥/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/١، والتيسير في القراءات السبع ٨١.

(٣) الأصول في النحو ١٧٩/٢.

اعلم: أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم، كما بينت لك فيما تقدم، فإذا قلت: زيد يقوم فيتحدث، فقد عطفت فعلاً موجباً على فعل موجب، وإذا قلت: ما يقوم فيتحدث، فقد عطفت فعلاً منفيًا على منفي.

فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها، لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذٍ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار (أن)، وذلك قولك: ما تأتني فتكرمني، وما أزورك فتحدثني، لم ترد: ما أزورك وما تحدثني، ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزورك فكيف تحدثني؟ وما أزورك إلا لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول، وأضمر (أن) كي يعطف اسمًا على اسم، فصار المعنى: ما يكون زيارة مني فحديث منك.

وكذا كلما كان غير واجب، نحو الأمر، والنهي والاستفهام، فالأمر نحو قولك: ائتني فأكرمك، والنهي مثل: لا تأتني فأكرمك، والاستفهام مثل: أتأتني فأعطيك؟ لأنه إنما يستفهم عن الإتيان، ولم يستفهم عن الإعطاء، وإنما تضرر (أن) إذا خالف الأول الثاني، فمتى أشركت الفاء الفعل الثاني بالأول فلا تضرر (أن)^(١).

وممن سبقه إلى هذا الإعراب والتوجيه للقراءتين الفراء^(٢)، وثعلب^(٣)، والزجاج^(٤)، قال الفراء: (تقرأ بالرفع والنصب، فمن رفع جعل الفاء منسوبة على صلة (الذي)، ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جوابًا لـ(من)؛ لأنها

(١) الأصول في النحو ١٥٣/٢ - ١٥٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٥٧/١.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ١٠١/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٤/١.

استفهام، والذي في الحديد مثلها^(١).

وممن تبعه في إعراب الفعل (يضاعفه) على كلتا القراءتين الوراق^(٢)،
والنحاس^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن خالويه^(٥)، وابن زنجلة^(٦)، ومكي القيسي^(٧)،
والزمخشري^(٨)، وابن عطية^(٩)، والعكبري^(١٠)، وأبو حيان^(١١).

وما ذهب إليه ابن السراج هو المشهور عند المعربين، غير أن
الوراق^(١٢) والفارسي^(١٣) وصاحب الجمل في النحو^(١٤) ذكروا وجهًا آخر لقراءة
الرفع، وهو أن يكون مرفوعًا على الاستئناف. ويكون تقدير الكلام حينئذ ما
ذكره الوراق قائلًا: (فوجه الرفع فيه من وجهين: أحدهما: أن يكون خبر ابتداء
محذوف، فهو يضاعفه)^(١٥).

-
- (١) معاني القرآن ١٥٧/١.
 - (٢) انظر: علل النحو ٤٣٢.
 - (٣) انظر: إعراب القرآن ٣٢٤/١، ٣٥٥/٤.
 - (٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٤/٢.
 - (٥) انظر: الحجة في القراءات السبع ٩٨.
 - (٦) انظر: حجة القراءات ١٣٨ - ١٣٩.
 - (٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٣٣/١.
 - (٨) انظر: الكشاف ٤٧٣/٤.
 - (٩) انظر: المحرر الوجيز ٢٦٠/٥.
 - (١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٩٤/١.
 - (١١) انظر: البحر المحيط ٢٦١/٢.
 - (١٢) انظر: علل النحو ٤٣٢.
 - (١٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٤/٢.
 - (١٤) انظر: ٢١٩.
 - (١٥) علل النحو ٤٣٢.

المسألة الرابعة

إعراب (من استطاع) من قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (١)

يرى أن الاسم الموصول (مَنْ) بدل بعض من كل، قال: (الثاني ما أبدل من الأول وهو بعضه:

وذلك نحو قولك: ضربت زيدًا رأسه، وأتيت قومك بعضهم، ورأيت قومك أكثرهم، ولقيت قومك ثلاثتهم، ورأيت بني عمك ناسًا منهم، وضربت وجوهها أولها، قال سيبويه: فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد أكثر قومك، وتلثي قومك، وضربت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم تأكيدًا. والوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلاثتهم، أو ناسًا منهم (٢).

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، والمستطيعون بعض الناس (٣).

وما ذهب إليه ابن السراج هو المشهور عند النحويين؛ فمن سبقه إلى هذا الإعراب سيبويه (٤)، والمبرد (٥)، والزجاج (١).

(١) آل عمران من الآية ٩٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٥٠.

(٣) الأصول في النحو ٢/٤٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/١٥٢.

(٥) انظر: المقتضب ١/٢٧.

وممن تبعه ابن جني^(٢)، ومكي القيسي^(٣)، والواحدي^(٤)، والزمخشري^(٥)،
وابن عطية^(٦)، والأنباري^(٧)، والعكبري^(٨)، وابن هشام^(٩)، وابن عقيل^(١٠).

وعزا مكي القيسي^(١١) وابن عطية^(١٢) إلى الكسائي إعرابًا آخر لـ(مَنْ)
وهو أن تكون شرطية في محل رفع مبتدأ، وجملة (استطاع) في محل جر
مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف تقديره: فعليه الحج.

وذكر العكبري^(١٣) إعرابًا آخر لـ(مَنْ) لم يعزه لأحد وهو أن تكون
(مَنْ) في محل رفع خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: هم من استطاع، والجملة
هي البدل.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٤٦/١.

(٢) انظر: اللمع ٨٩.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٦٩/١.

(٤) انظر: تفسير الواحدي ٢٢٤/١.

(٥) انظر: الكشاف ٤١٨/١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٧/١.

(٧) انظر: أسرار العربية ٢٦٤.

(٨) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٣/١.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٤٠٢/٣.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل ١٠٣/٣.

(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٦٩/١.

(١٢) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٧/١.

(١٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٨١/١.

المسألة الخامسة

إعراب (كله) من قوله تعالى:

﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(١)

يرى ابن السراج أنه على قراءة نصب (كله) توكيد، أما على قراءة رفعه^(٢) فالذي يظهر من كلامه أنه مبتدأ و(الله) خبره، والجملة خبر (إن) هذا ما ظهر لي من كلامه، قال: (فأما قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ فإلنصب على التوكيد للأمر، والرفع على قولك: إن الأمر جميعه لله^(٣)).

وما فهمته من كلام ابن السراج هو ما صرح به الزجاج^(٤)، والغارسي^(٥). قال الزجاج: (فمن نصب فعلى توكيد (الأمر)، ومن رفع فعلى الابتداء، و(الله) الخبر)^(٦).

وما ذهب إليه ابن السراج هو المشهور عند المعربين؛ فمن سبقه إلى ذلك الأخفش^(٧)، والزجاج كما تقدم.

(١) آل عمران من الآية ١٥٤.

(٢) قرأ أبو عمرو بالرفع، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: إعراب القرآن ١/٤١٣، والحجة للقراء السبعة ٣/٩٠، وتفسير السمرقندي ١/٢٨٣، وحجة القراءات ١٧٧، وتفسير الثعلبي ٣/١٨٧، والمحرر الوجيز ١/٥٢٨.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٢ - ٢٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٠.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٩٠.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٠.

(٧) انظر: معاني القرآن ١/٢٣٦ - ٢٣٧.

وممن وافق ابن السراج فيما ذهب إليه ممن جاء بعده فضلاً عن
الفارسي النحاس^(١)، وابن خالويه^(٢)، وابن زنجلة^(٣)، والعكبري^(٤)، وابن
عطية^(٥).

وما ذكره ابن السراج موافق لما ذهب إليه الفراء^(٦) في تخريج قراءة
الرفع، أما على قراءة النصب فالفراء جعل (كله) نعت لـ (الأمر).

ومع أن الأخفش^(٧) رجح في قراءة النصب أن يكون (كله) توكيداً فقد
أجاز فيه كذلك أن يكون صفة أو بدلاً من (الأمر).

وقد تبع العكبري^(٨) الأخفش في جواز أن يكون (كله) منصوباً على
البدلية.

(١) انظر: إعراب القرآن ٤١٣/١.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع ١١٥.

(٣) انظر: حجة القراءات ١٧٧.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠٣/١.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٥٢٨/١.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢٤٣/١.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢٣٦/١.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠٣/١.

المسألة السادسة

إعراب (ما) من قوله تعالى:

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ﴾^(١)

يرى أن (ما) زائدة للتوكيد، قال في حديثه عن زيادة الحروف: (وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢)).

وقد أكد ذلك في موضع آخر فقال: (وقد تكون (لا) مؤكدة كما كانت (ما) في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ﴾^(٣)).

فيظهر من مجموع هذين النصين أنه يرى أنها زائدة للتوكيد.

وممن سبقه لهذا الإعراب سيبويه^(٤)، والفراء^(٥)، والزجاج^(٦).

وما ذهب إليه ابن السراج هو القول المشهور عند النحويين، بل إن الزجاج حكى الإجماع على زيادتها، قال عن (ما) في هذه الآية: ((ما) بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت، المعنى: فبرحمة من الله لنت

(١) آل عمران من الآية: ١٥٩.

(٢) الأصول في النحو ٤٣/١.

(٣) الأصول في النحو ٤٠١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٧٦/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢٤٤/١.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١.

لهم^(١).

وممن وافق ابن السراج الزجاجي^(٢)، والرماني^(٣)، وابن جنبي^(٤)، ومكي القيسي^(٥)، والزمخشري^(٦)، والعكبري^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والمرادي^(٩)، وابن هشام^(١٠).

وحكى النحاس^(١١) ومكي القيسي^(١٢) عن ابن كيسان أنه يرى أن (ما) هنا غير زائدة، وأنها نكرة في موضع خفض بالباء، وأن ما بعدها مجرور على أنه بدل أو نعت لـ(ما).

وأجاز مكي^(١٣) أن ترفع ما بعد (ما) على أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، وصلة الموصول حذف منها العائد، والتقدير: فبالذي هو رحمة.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١.

(٢) انظر: حروف المعاني ٥٤.

(٣) انظر: منازل الحروف ٣٧.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٦١/١.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١.

(٦) انظر: الكشف ٤٥٨/١.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠٥/١.

(٨) انظر: البحر المحيط ١٠٣/٣.

(٩) انظر: الجنى الداني ٥٦.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ٣٢٩.

(١١) انظر: إعراب القرآن ٢٤٨/٣.

(١٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١.

(١٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١.

ولعل ما ذهب إليه مكّي هو الرأى الآخر للفراء، قال في معرض حديثه
عن هذه الآية: (وربما جعلوه اسمًا، وهي في مذهب الصلة؛ فيجوز فيما بعدها
الرفع على أنه صلة)^(١).

وما عزى إلى ابن كيسان في (ما) هذه مخالف لما ذكره الزجاج أنفاً من
حكاية إجماع النحويين على زيادتها.

أما ما ذهب إليه الفراء وتبعه مكّي فلا يصح أن تعرب به (ما) في هذه
الآية؛ لأن ما بعدها مجرور لا مرفوع.

وأرى أن ما ذهب إليه ابن السراج هو الأقرب؛ لأن القول بأنها غير زائدة
يلزم منه تكلف التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

ولعل ما ذهب إليه مكي هو الرأي الآخر للفراء، قال في معرض حديثه
عن هذه الآية: (وربما جعلوه اسمًا، وهي في مذهب الصلة؛ فيجوز فيما بعدها
الرفع على أنه صلة)^(١).

وما عزي إلى ابن كيسان في (ما) هذه مخالف لما ذكره الزجاج آنفاً من
حكاية إجماع النحويين على زيادتها.

أما ما ذهب إليه الفراء وتبعه مكي فلا يصح أن تعرب به (ما) في هذه
الآية؛ لأن ما بعدها مجرور لا مرفوع.

وأرى أن ما ذهب إليه ابن السراج هو الأقرب؛ لأن القول بأنها غير زائدة
يلزم منه تكلف التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

(١) معاني القرآن ٢٤٤/١ - ٢٤٥.

المسألة السابعة

إعراب قوله تعالى:

﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^(١)

ظهر لي من عبارته أنه يرى أن (كتاب) مفعول مطلق. وجعل (عليكم) صفة لـ(كتاب)، وصرح أنه ليس اسم فعل كما قد يتوهم، فقال: (وحكي أن ناساً من العرب يقولون: هلمي، وهلما، وهلموا، فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للتببيه، ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله.

فأما قول الله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنه مصدر محمول على ما قبله؛ لأنه لما قال: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(٢) فأعلمهم أن هذا مكتوب مفروض، فكان بدلاً من قول: كتاب^(٣) الله ذلك، فنصب: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ ﴾ وجعل (عليكم) تبينياً^(٤).

ويظهر لي أن في قوله: (فكان بدلاً من قول: كتاب الله ذلك) تصحيفاً، والصواب: بدلاً من قول: كتب الله ذلك. وبه يستقيم مراد ابن السراج؛ لأنه أراد أن المصدر (كتاب) دل على معنى الفعل (كتب) وعمل عمله. وما ذكرته يؤكد

(١) النساء من الآية ٢٤.

(٢) النساء من الآية ٢٣.

(٣) هكذا في المطبوع؛ ولعل الصواب: (كتب). وسأذكر في المتن سبب ذلك.

(٤) الأصول في النحو ١/١٤٢. وقد كتبت هكذا في المطبوع (تبينياً)، ولعل الصواب: (تبينياً).

كلام المبرد^(١) شيخ ابن السراج، ويظهر أنه متأثر به، وسيأتي نص كلامه لاحقاً.

وممن قال بهذا الإعراب قبل ابن السراج سيبويه^(٢)، والفراء^(٣)، والمبرد^(٤)، والزجاج^(٥). قال الفراء: (وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب)^(٦).

ويظهر لي أن ابن السراج متأثر بكلام شيخه المبرد هذا: (فأما بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً، ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: هلم يا رجل، وللانثين: هلم، وللجماعة: هلموا، وللنساء: هلمن؛ لأن المعنى: الممن، والهاء زائدة.

فأما قول الله عز وجل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾، فلم ينتصب (كتاب) بقوله: (عليكم)، ولكن لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ أعلم أن هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر؛ لأن هذا بدل من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم)^(٧).

وممن وافق ابن السراج في إعرابه مكي القيسي^(٨).

-
- (١) انظر: المقتضب ٢٠٣/٣.
 - (٢) انظر: الكتاب ٣٨١/١.
 - (٣) انظر: معاني القرآن ٢٦٠/١.
 - (٤) انظر: المقتضب ٢٠٣/٣.
 - (٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.
 - (٦) معاني القرآن ٢٦٠/١.
 - (٧) المقتضب ٢٠٣/٣.
 - (٨) مشكل إعراب القرآن ١٩٤/١.

ويظهر أن في نص الفراء والمبرد وابن السراج التي نقلتها أنفاً رداً على من جعل (عليكم) اسم فعل، و(كتاب) منصوباً به، وقد صرح به المبرد في موضع آخر من المقتضب، قال: (ومن زعم أن قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ نصب بقوله: عليكم كتاب الله فليس يدرى ما العربية؛ لأن الأسماء الموضوعات موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال، فتتصب ما قبلها)^(١).

وهناك إعراب آخر يفهم من كلام الفراء والمبرد وابن السراج في النصوص السابقة لهم، وهو أن (كتاب) مفعول به، وأن (عليكم) اسم فعل، وهو الناصب لـ(كتاب).

وقد عزاه الفراء إلى بعض أهل النحو كما في نصه السابق.

ومنع المبرد^(٢) والزجاج^(٣) هذا الإعراب بحجة أن (عليكم) عامل غير متصرف؛ فلا يجوز تقديم معمله عليه، وهو ظاهر من كلام المبرد السابق.

وعندي أن ما ذهب إليه ابن السراج أرجح؛ لأنه الأقرب من حيث المعنى، ولأن القول به لا يلزم منه مخالفة قاعدة نحوية اتفق عليها جل النحويين، وهي أن العامل غير المتصرف لا يجوز تقديم معمله عليه.

(١) المقتضب ٢٣٢/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢٣٢/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.

المسألة الثامنة

إعراب (فبما نقضهم) من قوله تعالى:

﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مَيْثَقَهُمْ﴾^(١)

يرى أن (ما) زائدة للتوكيد، وأن (نقض) مجرور بحرف الجر الباء، ولا أثر لـ(ما) في الإعراب.

قال: (اعلم: أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وإنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً، والجمل التي تأتي مؤكدة ملغاة أيضاً، وقد عمل بعضها في بعض؛ فلا موضع لها من الإعراب.

والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة.

... الثالث: الحرف: وذلك نحو: (ما) في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ

مَيْثَقَهُمْ﴾ لو كان لـ(ما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نقضهم)، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد^(٢).

وما ذهب إليه ابن السراج هو قول أكثر المعربين؛ فهو متابع في هذا الإعراب سيبويه^(٣)، والأخفش^(٤)،

(١) النساء من الآية: ١٥٥، والمائدة من الآية: ١٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢٥٧ - ٢٥٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٨٠، ٤/٢٢١.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/٢٦٩.

والمبرد^(١)، والزجاج^(٢).

كما تبعه في هذا الإعراب النحاس^(٣)، والزجاجي^(٤)، والرماني^(٥)، وابن جني^(٦)، ومكي القيسي^(٧)، والواحدي^(٨)، والزمخشري^(٩)، وابن عطية^(١٠)، والعكبري^(١١)، وابن هشام^(١٢).

وقد أجاز الوراق أن تكون (ما) هذه غير زائدة، فتكون عنده اسمًا مبهمًا وما بعدها بدل منها، قال: (وقد يمكن أن تجعل (ما) في قوله تعالى: ﴿مِمَّا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ غير زائدة، وتكون اسمًا بنفسها مبهمًا، و(نقضهم) بدل منها)^(١٣).

(١) انظر: المقتضب ٤٨/١، ٥٢/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٧/٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١٢١/٤، ومعاني القرآن ٢٣١/٢.

(٤) انظر: حروف المعاني ٥٤.

(٥) انظر: منازل الحروف ٣٧.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١٣٣/١.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢١١/١.

(٨) انظر: تفسير الواحدي ٣٠٠/١.

(٩) انظر: الكشاف ٦١٩/١.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ١٦٩/٢.

(١١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٠٣/١.

(١٢) انظر: أوضح المسالك ٦٥/٣.

(١٣) علل النحو ٢١٩.

وحكى النحاس (١) هذا الإعراب عن ابن كيسان.
كما ذكر مكي (٢) هذا الإعراب مُصدرًا إياه بـ(قيل)، ولم يعزه لأحد.
وما ذهب إليه ابن السراج أقرب للمعنى وأبعد عن التكلف.

(١) انظر: معاني القرآن ٢٤٨/٣.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١.

المسألة التاسعة

إعراب (الصابئون) من قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(١)

أعرب (الصابئون) مبتدأ لخبر محذوف، قال: (وأما قولهم: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء، فقال: والصابئون بعد ما مضى الخبر)^(٢).
وفي موضع آخر أعرب (الصابئون) هذا الإعراب، ولكنه صرح فيه بتقدير الخبر فقال: (والصابئون كذلك)^(٣).

وعبارة ابن السراج هذه تكاد تكون نص كلام سيبويه في قوله: (وأما قوله عز وجل: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: (والصابئون) بعدما مضى الخبر)^(٤).

وممن سبق ابن السراج في هذا الإعراب غير سيبويه الخليل^(٥)،
والزجاج^(٦).

(١) المائدة من الآية: ٦٩.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٥٣.

(٣) الأصول في النحو ١/٣٢٧.

(٤) الكتاب ٢/١٥٥.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٣.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٣.

وممن تبعه في هذا الإعراب النحاس^(١)، والزمخشري^(٢)، والأنباري^(٣)،
وابن هشام^(٤).

وما ذهب إليه ابن السراج هو المشهور عند جمهور المعربين والنحويين^(٥)،
بل قال الزجاج^(٦): إنه قول جميع البصريين.

وفي إعراب (الصابئون) أقوال أخرى، منها:

أن نصب (إن) ضعف؛ فعطف (الصابئون) على (الذين)؛ لأن الأصل في
(إن) واسمها (الذين) الرفع على الابتداء.

وهو أحد قولي الأخفش^(٧)، والفراء^(٨)، وعزاه الزجاج^(٩) وبعض
النحويين^(١٠) إلى الكسائي.

قال الفراء معللاً ما ذهب إليه: (فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على
(الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كان

(١) انظر: إعراب القرآن ٣١/٢.

(٢) انظر: الكشف ٦٩٣/١.

(٣) انظر: الإنصاف ١٨٧/١.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٣٥٨/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٣/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢٨٥/١.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣١٠/١ - ٣١١.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٣/٢.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٥٤١/٣.

إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً – وضعفه أنه يقع على (الاسم ولا يقع على) خبره – جاز رفع الصابئين.

ولا أستحب أن أقول: إنّ عبد الله وزيد قائمان؛ لتبين الإعراب في (عبد الله). وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ)^(١).

وذهب الأخفش في قوله الآخر إلى أنه رفع؛ لأنه لما كان قبله فعل (هادوا) حمله عليه فرفع، وإن كان ليس له؛ وذلك لأنه قد تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني^(٢).

ومثل هذا القول عزاه الزجاج^(٣) وأبو حيان^(٤) للكسائي، كما عزاه مكّي القيسي^(٥) إلى الفراء.

ورده الزجاج قائلاً: (وقال الكسائي: (الصابئون) نسق على ما في (هادوا)، كأنه قال: هادوا هم والصابئون).

وهذا خطأ من وجهتين: إحداهما: أن الصابئ يشارك اليهودي في اليهودية، وإن ذكر أن هادوا في معنى تابوا فهذا خطأ في هذا الموضع أيضاً؛ لأن معنى الذين آمنوا ههنا إنما هو إيمان بأفواههم؛ لأنه يعنى به المنافقون، ألا ترى أنه قال: ﴿من آمن بالله﴾، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال: إن آمنوا فلهم

(١) معاني القرآن ٣١٠/١ – ٣١١.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٨٥/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥٤١/٣.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١.

أجرهم^(١).

ورده مكي^(٢) أيضاً بنحو هذا الرد وزاد أمراً آخر وهو أن العطف على الضمير المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين.

كما رده العكبري^(٣) أيضاً بالردين المتقدمين معاً.

وقيل: إنما رفع (الصابئون)؛ لأنه جاء على لغة بلحارث الذين يقولون: رأيت الزيدان بالألف^(٤).

وقيل: إن (إن) بمعنى (نعم)، فما بعدها في موضع رفع، و(الصابئون) معطوف عليه^(٥).

وقد رد أبو حيان هذا التوجيه بقوله: (وهذا ضعيف؛ لأن ثبوت (إن) بمعنى (نعم) فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها يكون تصديقاً له، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق)^(٦).

وما ذهب إليه ابن السراج تبعاً للخليل وسيبويه والزجاج هو الراجح عندي؛ لأنه الأقرب من حيث المعنى والصنعة النحوية.

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٢.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.

(٦) البحر المحيط ٥٤١/٣.

المسألة العاشرة

إعراب (بالغ) في قوله تعالى:

﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(١)

يرى أن (بالغ الكعبة) صفة لـ (هدياً)، مع كونه نكرة؛ لأن (بالغ) نكرة أيضاً، وإن أضيف إلى معرفة (الكعبة)؛ لأن المضاف اسم فاعل جرى مجرى الفعل، فهو في نية الانفصال والتتوين مراد فيه، هذا مفهوم كلامه؛ فكأنه قال: هدياً بالغاً الكعبة. وعلى هذا التقدير: توصف النكرة بالنكرة.

قال: (واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التتوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما حذفت النون استخفافاً، فلما ذهبت النون عاقبها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون.

فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾، فلو لم يرد به التتوين لم يكن صفة (لهدي) وهو نكرة^(٢).

وهو متابع في هذا الإعراب الأخفش^(٣) والمبرد^(٤)، والزجاج^(٥).

وواضح تأثيره الكبير بعبارة المبرد، قال: (واعلم أنه قد يجوز لك أن

(١) المائدة من الآية: ٩٥.

(٢) الأصول في النحو ١/١٢٦ - ١٢٧.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٢٨٨.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٤٩.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٠٨.

تحذف النون والتتوين من التي تجري مجرى الفعل، ولا يكون الاسم إلا نكرة، وإن كانا^(١) مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما تحذف النون استخفافاً، فلما ذهب النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون.

فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾، فلو لم ترد التتوين لم يكن صفة لـ (هدي)، وهو نكرة^(٢).

والم تأمل في النصين السابقين لابن السراج وشيخه المبرد يجد أنه ليس في كلامهما أي تصرح بمعنى الانفصال في هذه الإضافة مع أنه مفهوم؛ لأنهما ذكرا أن التتوين هنا مراد، وهذا المراد بمعنى الانفصال، ومع هذا فقد وقفت على كلام للمبرد صرح فيه بأن الإضافة هنا بمعنى الانفصال، فقال: (ويجوز أن تقول: هذا رجل حسنُ الوجه، فـ(الوجه) لم يجعل (حسناً) معرفة، وإن كان مضافاً إليه؛ وذلك لأن التتوين هو الأصل، ومعنى هذه الإضافة الانفصال كما كان ذلك في قوله: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾^(٣).

وممن تبعه في هذا الإعراب النحاس^(٤)، والزمخشري^(٥)، والعكبري^(٦)، والبيضاوي^(٧)، وابن هشام^(٨)،

(١) هكذا في المطبوع، والصواب (كان).

(٢) المقتضب ١٤٩/٤.

(٣) المقتضب ١٥٨/٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٤١/٢.

(٥) انظر: الكشاف ٧١٢/١.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٦١/١.

(٧) انظر: تفسير البيضاوي ٣٦٨/٢.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٨٩/٣.

صلة لها، ومنهم العكبري^(١)، وهذا هو قول الزجاج أنفاً لكنه فصل الكلام في إعراب المصدر المؤول منها ومن صلتها.

ويرى البيضاوي أنها مصدرية كذلك، وصرح بأنه لا يصح أن تكون مفسرة بمعنى (أي) إلا تأويلاً؛ معلاً ذلك بقوله: (لأن الأمر مسند إلى الله سبحانه وتعالى، وهو لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، والقول لا يفسر، بل الجملة تحكى بعده، إلا أن يؤول القول بالأمر فكان قيل: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (٢).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٧٦/١.

(٢) تفسير البيضاوي ٣٨٤/٢.

المسألة الثانية عشرة

جواب (ولا تطرد) و(ما عليك) من قوله تعالى:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٥٢) (١)

يرى ابن السراج أن قوله: (فتطردهم) جواب قوله: (ما عليك من حسابهم). وأن قوله: (فتكون) جواب قوله: (لا تطرد).

والذي دعاه إلى النص على ذلك أنه ربما توهم أن الفعلين المضارعين المتصلين بالفاء (فتطردهم)، و(فتكون) كلاهما جواب لقوله: (ما عليك من حسابهم)؛ لأنه المتأخر.

وعلى لذلك أنه لا يمكن أن يكون لشيء جوابان.

قال: (لا يكون للفاء جواب ثان، ولا لشيء جوابان، وأما قوله عز وجل:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٥٢) إنما هو: ولا تطرد الذين يدعون ربهم فتكون من الظالمين ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم؛ (فتكون) جواب (لا)، وقوله: (فتطردهم) جواب (ما) (٢).

والفعلان (تكون) و(تطرد) المتصلان بالفاء منصوبان بـ(أن) مضمرة بعد الفاء؛ لوقوعهما - كما ذكر ابن السراج - جوابين للنهي (لا تطرد) والنفي

(١) الأنعام الآية: ٥٢.

(٢) الأصول في النحو ١٨٦/٢.

(ما من حسابهم).

وقد قرر ابن السراج نفسه هذا الأمر في مواضع من كتابه، وإن لم يكن في نص كلامه الأنف الذكر تصريح بذلك. وقد نقلت بعض كلامه الدال على ما ذكرت في المسألة الثالثة في إعراب الفعل (يضاعفه)^(١) من قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ﴾^(٢).

وابن السراج متابع في كلامه هذا الزجاج^(٣).

وممن تبعه في هذا النحاس^(٤)، وابن فارس^(٥)، ومكي القيسي^(٦)، والزمخشري^(٧)، وابن عطية^(٨)، والعكبري^(٩)، والبيضاوي^(١٠)، وابن هشام^(١١).

هذا هو المشهور في كتب الإعراب، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ معطوفاً على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على معنى التسبب؛ لأن

(١) انظر المسألة في ص (٨) من هذا البحث.

(٢) البقرة من الآية ٢٤٥، والحديد من الآية ١١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢/٦٨، ومعاني القرآن ٢/٤٣٠.

(٥) انظر: الصاحبى في فقه اللغة ٦٢.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٣.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٢٨.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٢/٢٩٦.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٩٩.

(١٠) انظر: تفسير البيضاوي ٢/٤١٢.

(١١) انظر: أوضح المسالك ٤/١٨٤.

كونه ظاهراً سبباً عن طردهم^(١).

وقد أورد البيضاوي رأي الرمخشري هذا، ثم قال: (وبه نظر)^(٢).

(١) نظراً لكشاف ٤١٢/٢.

(٢) تفسير البيضاوي ٤١٢/٢.

المسألة الثالثة عشرة

إعراب (مِنْ عَهْدٍ) من قوله تعالى:

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾^(١)

أعرب (من) زائدة للتوكيد، و(عهد) مفعول به.

قال: (و(من) تزداد توكيداً مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة، وسنذكرها في موضعها إن شاء الله.

وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضاً كما أدخلوها على المبتدأ، فقالوا: ما أتاني من رجلٍ، في موضع: ما أتاني رجلٍ، ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾^(٢).

وقد سبقه في الحكم على زيادة (من) هنا أبو عبيدة^(٣).

وممن تبعه في هذا الحكم النحاس^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)، وأبو حيان^(٧).

ولم أقف على أحد قال بخلاف ما ذكره ابن السراج.

(١) الأعراف من الآية ١٠٢.

(٢) الأصول في النحو ٦٨/١.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٤٠/١.

(٤) انظر: معاني القرآن ٥٩/٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤٣٤/٢.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٨٥/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٥٥/٤.

المسألة الرابعة عشرة

إعراب (أيان) من قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا﴾ (١)

يرى ابن السراج أنها اسم زمان مبني على الفتح، وبنيت على الفتح عنده؛ لأن النون سبقت بألف، قال: (فأما (متى) فسؤال عن زمان، وهو اسم مبني، والقصة فيه كقصة (من وكيف) في أنه مغن عن جميع أسماء الزمان، أيوم الجمعة القتال، أم يوم السبت، أم يوم الأحد، أم سنة كذا، أم شهر كذا؟ فـ(متى) يعني عن هذا كله.

وكذا (أيان) في معناها، كما قال الله عز وجل: ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (٢) وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا﴾. وبنيت على الفتح؛ لأن قبلها ألفاً، فأتبعوا الفتح الفتح (٣).

وليس في هذا النص تصريح منه بمحل (أيان) من الإعراب، لكن الذي يظهر بعد تتبع أقوال المعربين فيها أن (مرساها) مبتدأ مؤخر، و(أيان) ظرف زمان مبني على الفتح، وهو خير المبتدأ. وممن صرح بهذا التفصيل مكي القيسي (٤)، والعكبري (٥)، والسمين الحلبي (٦).

(١) الأعراف من الآية ١٨٧، والنازعات الآية ٤٢.

(٢) القيامة من الآية ٦.

(٣) الأصول في النحو ١٣٦/٢.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٠٦/١، و٧٩٩/٢.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٠٦/١.

(٦) انظر: الدر المصون ٣٧٩/٣.

المسألة الخامسة عشرة

إعراب (أنها لكم) من قوله تعالى:

﴿وَأَذِيعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَآ لَكُمْ﴾ (١)

يرى ابن السراج أن (أن) وما دخلت عليه بدل اشتمال من (إحدى الطائفتين)، قال: (وقد تبدل من شيء ليس هو الحديث ولا القصة لاشتمال المعنى عليه، نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَذِيعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَآ لَكُمْ﴾. فـ(أن) مبدلة من إحدى الطائفتين موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم (٢).

وقد سبقه إلى هذا الإعراب سيبويه (٣)، والزجاج (٤).

وكلام ابن السراج في هذه الآية هو نص ما قاله سيبويه: (هذا باب تكون فيه (أن) بدلاً من شيء ليس بالآخر من ذلك: ﴿وَأَذِيعِدْكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَآ لَكُمْ﴾، فـ(أن) مبدلة من إحدى الطائفتين موضوعة في مكانها كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم (٥).

(١) الأنفال من الآية ٧.

(٢) الأصول في النحو ١ / ٢٧٠.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٢/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٠٢/٢.

(٥) الكتاب ١٣٢/٣.

وممن تبعه في هذا الإعراب النحاس (١)، ومكي القيسي (٢)، والزمخشري (٣)،
والعكبري (٤)، وابن هشام (٥)، والزرکشي (٦).

-
- (١) إعراب القرآن ١١٧/٢.
 - (٢) مشكل إعراب القرآن ٣١٠/١.
 - (٣) انظر: الكشف ١٨٩/٢.
 - (٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٦١٧/٢.
 - (٥) انظر: أوضح المسالك ٣٣٧/١.
 - (٦) انظر: البرهان في علوم القرآن ١٧٣/٣.

المسألة السادسة عشرة

إعراب قوله تعالى:

﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾^(١)

أعرب (خالدون) خبراً، و(في النار) جاراً ومجروراً متعلقاً بـ(خالدون).

وعلى هذا الإعراب فالضمير (هم) مبتدأ، وإن لم يصرح بذلك، قال: (وقال عز وجل: ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾^(١) لأن المعنى: وهم خالدون في النار، فـ(خالدون) الخبر، و(في النار): ظرف للخلود)^(٢).

ظهر لي تأثر ابن السراج بشيخه المبرد في هذا الإعراب، قال المبرد: (كما قال الله عز وجل ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾^(١) لأن المعنى: وهم خالدون في النار، فإنما (في النار) ظرف للخلود)^(٣).

وممن تبعهما في هذا الإعراب العكبري^(٤)، والسمين الحلبي^(٥).

ولم أقف على من خالف ابن السراج في هذا الإعراب.

ويظهر أن هذا الإعراب من المسلمات لدى المعربين؛ ويؤكد ذلك أن أكثر كتب إعراب القرآن لم تتطرق إلى إعرابها.

(١) التوبة من الآية ١٧.

(٢) الأصول في النحو ٢١٧/١.

(٣) المقتضب ١٦٧/٤.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٣٩/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٥٣/٣.

المسألة السابعة عشرة

موضع (أنهم كفروا) من الإعراب من قوله تعالى:

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١)

يرى ابن السراج أن سبب فتح همزة (أَنْ) في قوله: (إلا أنهم) أنها جاءت في موضع رفع.

وواضح أنها في موضع رفع على الفاعلية، وإن لم يصرح ابن السراج بذلك، لكن ظهر من تقديره للكلام أنه أراد ذلك، قال: (وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ﴾ فإنما حمله على (منعهم)؛ أي: ما منعهم إلا أنهم كفروا، فموضع: (أنهم كفروا) رفع؛ أي: ما منعهم إلا كفرهم، فلما صار لها موضع فتحت) (٢).

وهو متابع في ذلك سيبويه (٣)، والمبرد (٤)، والزجاج (٥).

وقد صرح المبرد بأنها في موضع الفاعل، قال: (وأما قوله عز وجل:

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا ﴾ فـ (أنهم) وصلاتها في موضع الفاعل، والتقدير _ والله اعلم _ وما منعهم إلا كفرهم) (٦).

(١) التوبة من الآية ٥٤.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٦٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/١٤٦.

(٤) انظر: المقتضب ٢/٣٤٦.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٥٣.

(٦) انظر: المقتضب ٢/٣٤٦.

وممن وافق ابن السراج الزمخشري^(١)، والعكبري^(٢)، وابن عطية^(٣)،
وأبو حيان^(٤).

وأجاز ابن عطية^(٥) والعكبري^(٦) أن يكون موضع (أنهم كفروا) نصب
على أنها مفعول لأجله.

قال ابن عطية موضحاً ما ذهب إليه: (يحتمل أن يكون معنى الآية: وما
منعهم الله من أن تقبل إلا لأجل أنهم كفروا بالله فـ(أن) الأولى على هذا في
موضع خفض نصبها الفعل حين زال الخافض، و(أن) الثانية في موضع نصب
مفعول من أجله)^(٧).

(١) انظر: الكشاف ٢/٢٦٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٧.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣/٤٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/٥٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣/٤٥.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٧.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣/٤٥.

المسألة الثامنة عشرة

إعراب (صبر) من قوله تعالى:

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(١)

يرى أن (صبر) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمري صبر جميل.
قال: (ومن ذلك: (ما منهم يقوم)، فحذف المبتدأ، كأنه قال: (أحد منهم يقوم)، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾؛ أي: (أمر صبر جميل).
وليس في نصه هذا تصريح بحكم حذف المبتدأ هنا، ويظهر لي أنه يرى جواز إظهاره؛ لأنه ساقه في القسم الثاني من حالات الإضمار والإظهار، وهو المضمحل المستعمل إظهاره.

وابن السراج متابع في هذا الإعراب سيبويه^(٢)، والزرجاج^(٣).

لكن سيبويه جعل المبتدأ هنا مما يجب حذفه، قال: (ومثلُ الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾^(٤)، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ، والذي يُرْفَعُ عليه حَنَّانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره)^(٥).

(١) يوسف من الآيتين: ١٨، ٨٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٢١/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٦/٣.

(٤) يوسف من الآية: ١٨.

(٥) الكتاب ٣٢١/١.

وممن وافق ابن السراج في إعرابه النحاس^(١)، ومكي القيسي^(٢)،
والجرجاني^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)، وأبو حيان^(٧)،
وابن هشام^(٨).

وليس في كلام هؤلاء بما فيهم الزجاج إشارة إلى حكم حذف المبتدأ هنا.

(١) انظر: إعراب القرآن ٣١٨/٢.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٢/١.

(٣) انظر: أسرار البلاغة ٣٦٧.

(٤) انظر: الكشف ٤٢٦/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٨٧/٣.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٢٦/٢.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٩٠/٥.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٧٢٥.

المسألة التاسعة عشرة

إعراب (فيه) من قوله تعالى:

﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (٢٠) (١)

يرى ابن السراج أن (فيه) ليس متعلقاً بـ(الزاهدين)؛ لأن (أل) فيه اسم موصول، ولا يجوز تقديم صلة الموصول أو معمول الصلة على الاسم الموصول.

وإنما (فيه) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره (زاهدين) دل عليه (الزاهدين) المذكور في الآية، والتقدير: وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين.

ولا بأس هنا أن يتعلق (فيه) بـ(زاهدين)؛ لأنه غير متصل بـ(أل) الموصولة.

هذا مجمل رأيه، وإليك نص كلامه: (ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على (الذي) ألبتة. فأما قوله: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (٢٠) فلا يجوز أن تجعل (فيه) في الصلة.

وقد كان بعض مشايخ البصريين (٢) يقول: إن الألف واللام ههنا ليستا في معنى (الذي)، وأنهما دخلتا كما تدخل على الأسماء للتعريف، وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى، ومتى كانت بهذا المعنى لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج (فيه) إلى عامل فيها.

(١) يوسف من الآية ٢٠.

(٢) منهم المبرد والمازني. انظر: اللامات للزجاجي ٥٨.

قال أبو بكر: وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس^(١)؛ يعني: أن الألف واللام للتعريف، والذي عندي فيه أن التأويل: (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين)؛ فحذف (زاهدين)، وبينه بقوله: (من الزاهدين)، وهو قول الكسائي، ولكنه لم يفسر هذا التفسير^(٢).

وممن تبعه في هذا الإعراب وهذا التقدير ابن هشام^(٣).

وزهد الزجاج^(٤) والنحاس^(٥) والزمخشري^(٦) إلى أن (فيه) ليست من صلة (أل) في قوله: (الزاهدين) كما ذكر ابن السراج، لكنهم خالفوه في التقدير؛ فرأوا أن (فيه) تبين، كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقيل: فيه، قال الزجاج: (فيه) ليست بصلة الزاهدين، المعنى: وكانوا من الزاهدين ثم بين في أي شيء زهدوا؟ فكأنه قال: زهدوا فيه، وهذا في الظروف جائز^(٧).

وقال الزمخشري: (وقوله: (فيه) ليس من صلة (الزاهدين)؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول؛ ألا تراك لا تقول: وكانوا زيدا من الضاربيين، وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه)^(٨).

وهناك قول آخر يرى أن (أل) في (الزاهدين) موصولة، و(فيه) من

(١) انظر: اللامات للزجاجي ٥٨.

(٢) الأصول في النحو ٢٢٣/٢ - ٢٢٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٠٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٨/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٣٢٠/٢.

(٦) انظر: الكشاف ١٢٨/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٨/٣.

(٨) الكشاف ١٢٨/٢.

صلتها، وجاز تقدمه؛ لأنه جار ومجور، والجار والمجور يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما.

وممن قال بهذا ابن عطية^(١)، وأجازه أبو حيان^(٢).

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٣٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/٢٩٢.

المسألة العشرون

إعراب (أولئك) من قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۗ﴾ (٣٠) ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ۖ﴾ (١)

يرى أن (أولئك) خبر (إنّ) الأولى، قال: (واعلم: أن (إنّ وأخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد، وذلك قولك: إن زيّداً - فافهم ما أقول - رجلٌ صالح، وإن عمراً - والله - ظالمٌ، وإن زيّداً - هو المسكين - مرجومٌ؛ لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب.

وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۗ﴾ (٣٠) ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ۖ﴾، فـ(أولئك) هو الخبر (٢).

وقد أكد هذا الإعراب في موضع آخر من كتابه، ونص فيه على أن قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۗ﴾ (٣٠) اعتراض بين (إنّ) والخبر (أولئك)، قال بعد أن أورد الآية: (فـ(أولئك) هو الخبر، و﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۗ﴾ اعتراض (٣).

ويظهر لي على ما يقتضيه الإعراب أن ابن السراج لا يقصد أن كلمة

(١) الكهف آية ٣٠ - ٣١.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٦٠.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٦٠.

(أولئك) هي الخبر وحدها؛ بل الجملة الاسمية من المبتدأ (أولئك) وخبره (لَمْ جَنَّتْ عَدْنِ) خبر (إن)، وإن لم يصرح بذلك.

ويؤكد كلامي أن بعض المعربين صرح بما ذكرت، ومنهم ابن عطية^(١)، وأبو حيان^(٢)، قال ابن عطية عند إعرابه لهذه الآية: (قوله عز وجل: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ اعتراضٌ مؤكدٌ للمعنى منكرٌ بأفضال الله منبئة على حسن جزائه بين قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾... وقوله (أولئك). فقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَجَنَّتْ عَدْنِ﴾ ابتداءً وخبرٌ؛ جملةٌ هي خبر (إن) الأولى^(٣).

وممن تبع ابن السراج في هذا الإعراب مكي القيسي^(٤)، وابن عطية^(٥) كما في نصه المتقدم آنفاً.

وأجاز الزجاج^(٦) والنحاس^(٧) والعكبري^(٨) والبيضاوي^(٩)، وأبو حيان^(١٠) في

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥١٤/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ١١٦/٦.

(٣) المحرر الوجيز ٥١٤/٣.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٤١/١.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٥١٤/٣.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٣.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٤٥٤/٢.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٤٥/٢.

(٩) انظر: تفسر البيضاوي ٤٥٩/٣.

(١٠) انظر: البحر المحيط ١١٦/٦.

خير (إنّ) الأولى وجهين؛ أحدهما ما ذكره ابن السراج، والثاني: أن يكون الخبر
جملة: "إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً"، على تقدير: إضمار (منهم). وعلل
الزجاج والنحاس أنه لم يحتج إلى ذكر (منهم)؛ لأن الله تعالى قد أطمنا أنه يحيط
عمل الكافرين.

أو على تقدير: (إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن ذكر * من * كذكر (الذي)، وذكر
حُسنِ العمل كبتكر الإيمان؛ فيكون كقولك: إن الذين يعملون الصالحات إن الله لا
يضيع أجر من آمن، فهو كقولك: إن الله لا يضيع أجرهم^(١).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢.

المسألة الحادية والعشرون

إعراب (مِنْ أَحَدٍ) من قوله تعالى:

﴿ هَلْ يُحِصُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(١)

أعرب (من) زائدة للتوكيد، و(أحد) مفعول به.

قال: (و(من) تزداد توكيداً مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة، وسنذكرها في موضعها إن شاء الله.

وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضاً كما أدخلوها على المبتدأ، فقالوا: ما أتاني من رجل، في موضع: ما أتاني رجل، ﴿ وَمَا جَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ ﴾، ﴿ هَلْ يُحِصُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(٢).

لم أقف لأحد من النحويين قبل ابن السراج تطرق لإعراب (من أحد) في هذه الآية.

وقد صرح العكبري^(٣) إلى أن (من) زائدة للتوكيد.

وحكم ابن هشام^(٤) على (من) بالزيادة، وأعرب (أحد) مفعولاً به.

ولم أقف على من قال بخلاف ما ذكره ابن السراج.

(١) مريم من الآية: ٩٨.

(٢) الأصول في النحو ٦٨/١.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٧/٣.

المسألة الثانية والعشرون

إعراب (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى) من قوله تعالى:

﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِىٰ ۗ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ۗ ﴿١١٩﴾﴾ (١)

يرى أنها في قراءة فتح الهمزة في (وَأَنَّكَ) (٢) في محل نصب بـ (إِنَّ) الأولى التي في قوله: (إِنَّ لَكَ).

وهذا حق؛ لأنها معطوفة على اسم (إِنَّ) وهو قوله: (أَلَّا يَجُوعَ)، والمعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه.

أما على قراءة كسر الهمزة فإنه جعل ذلك من باب الاستئناف لا العطف على ما قبلها. قال: (فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله، لا يجوز أن تقول: إِنَّ إِنَّكَ منطلق يسرني، تريد: إِنَّ انطلقك يسرني.

فإن فصلت بينها فقلت: إِنَّ عِنْدِي أَنَّكَ منطلق جاز. قال الله عز وجل:

﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِىٰ ۗ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ۗ ﴿١١٩﴾﴾، فـ (إِنَّ) هي التي فتحت (أَنَّ)، وموضع (أَنَّ) في قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ وما علمت فيه نصب

(١) طه ١١٨ - ١١٩.

(٢) اختلفوا في كسر الهمزة وفتحها من قوله: {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا}، فقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الهمزة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم بفتح الهمزة. انظر: السبعة في القراءات ٤/٢٢٤، وحجة القراءات ٤٦٤، والعنوان في القراءات السبع ١٣٠، والمحرر الوجيز ٤/٦٧، وأوضح المسالك ١/٣٤٣.

بـ(إنَّ) (١) الأولى، كما تقول: إن في الدار لزيدًا، فحسن إذا فرقت بين التأكيدين.
ومن قرأ: ﴿وَإِنَّكَ (٢) لَا تَظْمَأُ﴾، وجعله مستأنفًا، كقولك: إن في الدار
زيدًا وعمرو منطلق؛ لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده (٣).
وقد أكد كلامه هذا في موضع آخر من كتابه فقال: (وتقول: إن لك هذا
على وأنت لا تؤذي (٤)، فكانه قال: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شاء ابتداء.
وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى
(٥)﴾ (٥).
وهو متابع في توجيه هاتين القراءتين شيخه أبا العباس المبرد (٦)،
والزجاج (٧).
وممن وافقه في هذا التوجيه للقراءتين ابن خالويه (٨)، ومكي القيسي (٩)،
والعكبري (١٠)، وابن هشام (١١).

(١) في المطبوع: بـ(أن). والصواب ما أثبتته.

(٢) في المطبوع (وأنت). والصواب ما أثبتته.

(٣) الأصول في النحو ٢٤٣/١.

(٤) هكذا في المطبوع وكذلك ما بعدها. ولعل الصواب: إن لك هذا علي وأنت لا تؤذي.

(٥) الأصول في النحو ٢٧١/١.

(٦) انظر: المقتضب ٣٤٣/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٨/٣.

(٨) انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٤٧.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٧٣/٢.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٠٦/٢.

(١١) انظر: أوضح المسالك ٣٤٣/١.

ولم أقف على أحد اعترض ما ذكره ابن السراج، أو قال بما يخالفه،
غير أن الزجاج أجاز في قراءة فتح الهمة أن تكون في محل رفع، فقال: (و)
يجوز أن يكون في موضع رفع، والمعطف على اسم (إن) و(إن) (١)؛ لأن معنى
إن زيدا قائم؛ زيد قائم (٢).

-
- (١) هكذا في المطبوع. والصواب والله أعلم: (إن) لأن المقصود - كما يظهر مما يأتي من
كلامه - أن المعطف على محل (إن) مع اسمها، وهو الابتداء.
- (٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧٨.

المسألة الثالثة والعشرون

إعراب (النَّارُ) من قوله تعالى:

﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ (١)

أعرّب ابن السراج (النار) في هذه الآية خبراً لمبتدأ محذوف.

قال: (الأولى): حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله؛ أي: هذا الهلال فيحذف هذا، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقيل: عمرو، جاز على ما وصفت لك، ومن ذلك: مررت برجل زيد؛ لأنك لما قلت: مررت برجل، أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت: هو زيد. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ (٢).

وممن سبق ابن السراج بإعراب (النار) خبراً لمبتدأ محذوف أبو عبيدة (٣)، والمبرد (٤)، والزجاج (٥).

وعبارة ابن السراج قريبة من كلام المبرد، قال: (ومثل هذا مررت برجل زيد، لما قلت: مررت برجل أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت: هو زيد، وعلى

(١) الحج: ٧٢.

(٢) الأصول في النحو ٦٨/١.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٨٢/١.

(٤) انظر: المقتضب ١٢٩/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٨/٣.

هذا قول الله عز وجل: ﴿يَسْرِرُ مِنَ ذَلِكَ نَارٌ﴾^(١). وهذا يظهر تأثر ابن السراج بشيخه المبرد.

وممن أعربها بهذا الإعراب بعد ابن السراج الزجاجي^(٢)، والنحاس^(٣)، وابن خالويه^(٤)، وابن زنجلة^(٥)، وابن زمنين^(٦)، وابن هشام^(٧)، والسيوطي^(٨).

هذا هو الإعراب المشهور بين المعربين، وقد أجاز العكبري^(٩) والبيضاوي^(١٠) - إضافة إلى الإعراب السابق - أن تكون (النار) مبتدأ، والخبر جملة: ﴿وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١١).

(١) المقتضب ١٢٩/٤.

(٢) انظر: اللامات ٩٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١٠٥/٣.

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع ١٨١.

(٥) انظر: حجة القراءات ٦١٤.

(٦) انظر: تفسير ابن زمنين ١٩٠/٣.

(٧) انظر: شرح قطر الندى ١٢٥.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٩٠/١.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٤٨/٢.

(١٠) انظر: تفسير البيضاوي ١٤٠/٤.

(١١) الحج: من آية ٧٢.

المسألة الرابعة والعشرون

إعراب (يضاعف) من قوله تعالى

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴿٦٩﴾﴾ (١)

يرى أنه بدل من الفعل (يلق)، قال: (وإذا جئت بفعلين لا نسق معهما فلك أن تجعل الثاني حالاً أو بدلاً، والكوفيون يقولون موضع بدل: مترجمًا أو تكريرًا، فإن كررت جزمت، وإن كان حالاً رفعت، وهو موضع نصب إذا رُد إلى اسم الفاعل نصب.

فأما الحال فقولك: إن أتتني تطلب ما عندي أحسن إليك، تريد: طالبًا، والتكرير مثل قولك: إن أتتني تَأْتِي تريد الخير أعطك، والبدل مثل قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، ثم فسر فقال: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (٢).

وقد جعل ابن السراج شرط جواز إبدال الفعل من الفعل أن يكون الفعل الثاني من معنى الأول، قال: (ولا يجوز البدل في الفعل إلا أن يكون الثاني من معنى الأول) (٣). وهذا الشرط متحقق في الآية الكريمة.

وليس في كلامه _ كما ترى _ إشارة إلى نوع البدل، لكن ذكر بعض المعربين أنه من بدل الاشتمال، ومنهم مكي القيسي (٤).

(١) الفرقان: ٦٨ - ٦٩.

(٢) الأصول في النحو ١٨٩/٢.

(٣) الأصول في النحو ١٩٠/٢.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٥٢٦/٢.

وذكر السيوطي^(١) أن من النحويين من عده بدل اشتمال.
وابن السراج متابع في هذا الإعراب سيبويه^(٢)، والمبرد^(٣).
وممن تبع ابن السراج النحاس^(٤)، والزمخشري^(٥)، والرازي^(٦)،
والعكبري^(٧)، والبيضاوي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، وابن هشام^(١٠)، وابن عقيل^(١١)،
والسيوطي^(١٢).

وليس في أقول هؤلاء إشارة إلى نوع البديل.

-
- (١) انظر: همع الهوامع ١٨٣/٣.
 - (٢) انظر: الكتاب ٨٧/٣.
 - (٣) انظر: المقتضب ٦٢/٢.
 - (٤) انظر: إعراب القرآن ١٦٨/٣.
 - (٥) انظر: الكشاف ٣٠٠/٣.
 - (٦) انظر: التفسير الكبير ٩٧/٢٤.
 - (٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٩١/٢.
 - (٨) انظر: تفسير البيضاوي ٢٢٨/٤.
 - (٩) انظر: البحر المحيط ٣٥١/١.
 - (١٠) انظر: أوضح المسالك ٤٠٧/٣.
 - (١١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٥٣/٣.
 - (١٢) انظر: همع الهوامع ١٨٣/٣.

المسألة الخامسة والعشرون

إعراب (ينفعونكم) من قوله تعالى:

﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۗ (٧٢) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۗ (٧٣) ﴾ (١)

يرى أن الفعل المضارع (ينفعونكم) مرفوع وجوباً، ولا يصح فيه النصب؛ والذي جعله يصرح بعدم جواز النصب أنه قد يتوهم متوهم أنه منصوب بـ(أن) مضمرة؛ لأنه مسبوق بـ(أو).

وعلى عدم جواز نصبه أن (أو) في هذه الآية ليست بمعنى (إلا أن)، قال: (فكل موضع وقعت فيه (أو) يصلح فيه (إلا أن) و(حتى) فالفعل منصوب، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت، وذلك نحو قولك: أجلس أو تقوم يا فتى، والمعنى: أكون منك أحد هذين؟ وهل تكلمنا أو تنبسط إلينا؟ لا معنى للنصب هنا، وقال الله عز وجل: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۗ (٧٢) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۗ (٧٣) ﴾ فهذا مرفوع، لا يجوز فيه النصب؛ لأن هذا موضع لا يصلح فيه (إلا أن) (٢).

وهو متابع في هذا الإعراب والتعليل له شيخه المبرد (٣).

ولم أقف على أحد من المعربين تطرق إلى حكم هذا الفعل الإعرابي؛ ولعل في ذلك إشارة إلى أن إعرابه عندهم من المسلمات التي لا تحتاج منهم إلى وقفة، وهكذا كانت عادة أكثر المعربين.

(١) الشعراء ٧٢ - ٧٣.

(٢) الأصول في النحو ١٥٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٢٩/٢.

المسألة السادسة والعشرون

نوع (أن) من قوله تعالى:

﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾^(١)

يرى ابن السراج أنها حرف تفسير بمعنى (أي)، قال عند حديثه عن أنواع (أن): (والثاني: أن تكون في معنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾^(٢).

وقد أكد أنها في معنى (أي) في هذه الآية في موضع آخر فقال: (وأما (أن)^(٣) التي بمعنى (أي) فنحو قوله ﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾^(٤).

وممن سبقه إلى ذلك الخليل وسيبويه، والمبرد^(٥). قال سيبويه:

(هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي))

وذلك قوله عز وجل: ﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا﴾، زعم الخليل أنه بمنزلة (أي)؛ لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي^(٦).

(١) ص من الآية ٦.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٣٧.

(٣) في المطبوع (إن). والصواب ما أثبتته.

(٤) الأصول في النحو ٢/٢٠٨.

(٥) انظر: المقتضب ١/٤٩، ٢/٣٦٢.

(٦) الكتاب ٣/١٦٢.

وممن وافق ابن السراج في هذا النحاس^(١)، والزجاجي^(٢)، وابن فارس^(٣)، ومكي القيسي^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن عطية^(٦)، والعكبري^(٧)، وابن هشام^(٨).

وهي على هذا القول لا محل لها من الإعراب كما نص عليه بعض من تقدم من المعريين.

هذا هو المشهور من أقوال المعريين، وقد ذهب الفراء إلى أنها في موضع النصب بعد نزع الخافض، فهو يرى على ذلك أنها مصدرية، قال بعد أن ساق هذه الآية: (انطلقوا بهذا القول، فـ(أن) في موضع نصب لفقدائها الخافض)^(٩).

وقد أجاز الزجاج^(١٠) وأبو حيان^(١١) والسمين الحلبي^(١٢) الأمرين معاً،

(١) انظر: إعراب القرآن ٣٨٤/١، ٥٢/٢.

(٢) انظر: حروف المعاني ٥٨.

(٣) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ٣١.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٥٣٤/٢.

(٥) انظر: المفصل ٤٢٨.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٩٣/٤.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٧/٢.

(٨) انظر: المسائل السفيرية ٣٩.

(٩) معاني القرآن ٣٩٩/٢.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤.

(١١) انظر: البحر المحيط ٣٦٩/٧.

(١٢) انظر: الدر المصون ٥٢٥/٥.

قال الزجاج: (معناه: أي امشوا، وتأويله: يقولون امشوا، ويجوز: وانطلق الملا
منهم بأن امشوا؛ أي: بهذا القول) (١).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤.

المسألة السابعة والعشرون

نوع (لا) الثانية من قوله تعالى:

﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(١)

يرى ابن السراج أنها زائدة للتوكيد، وقد أكد ذلك في موضعين من كتابه، قال: (قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله إن زيّداً منطلقاً، فيفتحون (إن) وهو عندي القياس، لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذلك، أشهد أنك منطلق. قال: والقول عندي في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ اتَّارَ﴾^(٢) - والله أعلم - : أن (لا) زائدة للتوكيد، و(جرم) فعل ماض فكأنه قال - والله أعلم - : جرم أن لهم النار.

وزيادة (لا) في هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾، وإنما تقول: لا يستوي عبد الله وزيد)^(٣).

وقال في الموضع الآخر: (وقد تكون (لا) مؤكدة كما كانت (ما) في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٤)، و﴿مما خطاياهم﴾^(٥). فمن ذلك قوله:

(١) فصلت من الآية ٣٤.

(٢) النحل من الآية: ٦٢.

(٣) الأصول في النحو ١/٢٧٩.

(٤) آل عمران من الآية ١٥٩.

(٥) نوح من الآية ٢٥.

﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(١)، إنما هو: فأقسم، يدلك على ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوَّعَلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٢)، وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)، إنما هو أقسم، فوقع القسم على قوله: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾^(٤)... وقوله: ﴿وَلَا نَسْتَوِي الْحَسَنَةَ وَلَا السَّيِّئَةَ﴾، وإنما هو: لا تستوي الحسنه والسيئة، ومعناه ينبئك عن ذلك إنما هو: لا تساوي الحسنه السيئة^(٥).

وهو هنا يستدل على زيادة (لا) بالمعنى المراد من الآية.

وممن سبقه على القول بزيادتها للتوكيد الزجاج^(٦).

وممن وافقه على ذلك النحاس^(٧)، والواحدي^(٨)، والزمخشري في المفصل^(٩)، وفي الكشاف^(١٠) ذكر أنها زائدة بصيغة (قيل)، وابن عطية^(١١)،

(١) المعارج من الآية: ٤٠.

(٢) الواقعة الآية: ٧٦.

(٣) القيامة الآية: ١.

(٤) القيامة الآية: ١٧.

(٥) الأصول في النحو ٤٠١/١ - ٤٠٢.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٤.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢٦٨/٦.

(٨) انظر: تفسير الواحدي ٩٥٦/٢.

(٩) ص: ٤٢٤.

(١٠) ٢٠٥/٤.

(١١) انظر: المحرر الوجيز ١٦/٥.

والسكاكي^(١)، والبيضاوي^(٢).

وقد ذكر السمين الحلبي أن في (لا) هذه وجهًا آخر غير ما ذكره ابن السراج ومن وافقه، وهو أن تكون مؤسسة غير مؤكدة، وقد فهم هذا من كلام الزمخشري في تفسيره لهذه الآية، فقال: (قوله: (وَلَا السَّيِّئَةُ): في "لا" هذه وجهان:

أحدهما: أنها زائدة للتوكيد، كقوله: ﴿وَلَا الظِّلُّ وَلَا الحُرُورُ﴾^(٣)، وكقوله:

﴿وَلَا السُّيُوءُ﴾^(٤)، لأنَّ "استوى" لا يكتفي بواحد.

والثاني: أنها مؤسسة غير مؤكدة، إذ المراد بالحسنة والسيئة الجنس؛ أي: لا تستوي الحسنات في أنفسها، فإنها متفاوتة ولا تستوي السيئات أيضاً، فربَّ واحدةٍ أعظم من أخرى، وهو مأخوذ من كلام الزمخشري^(٥) (٦).

(١) انظر: مفتاح العلوم ٥٢.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ١١٥/٥.

(٣) فاطر من الآية: ٢١.

(٤) غافر من الآية: ٥٨.

(٥) انظر: الكشف ٢٠٥/٤.

(٦) الدر المصون ٦٧/٦.

المسألة الثامنة والعشرون

إعراب الكاف من قوله تعالى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١)

يرى ابن السراج أن الكاف في قوله: (كمثله) زائدة، قال بعد أن ساق هذه الآية: (فالكاف زائدة؛ لأنه لم يثبت له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك، والمعنى: ليس مثله شيء) (٢).

وقد أكد ذلك في موضع آخر من الكتاب، فقال: (... فإن الكاف زائدة كزيادتها في قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٣) (٤).
وممن سبقه في هذا الحكم المبرد (٥)، والزجاج (٦).

وممن تبعه في هذا الإعراب النحاس (٧)، والزجاجي (٨)، وابن جنبي (٩)، وابن فارس (١٠).

(١) الثوري من الآية: ١١.

(٢) الأصول في النحو ٤٣٨/١.

(٣) الأصول في النحو ٢٩٤/١.

(٤) انظر: المقتضب ٤١٨/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٥/٤.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٧٣/٤، ومعاني القرآن ٢٧٩/١.

(٧) انظر: حروف المعاني ٤٠.

(٨) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٩١/١، واللمع ٧٥.

(٩) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ٢٥.

هذا هو القول المشهور فيها، وقد ذهب بعض النحويين إلى أنها ليست زائدة، ثم اختلفوا في توجيه ذلك على توجيهات، منها:
الأول: أن كلمة "مثل" في الآية هي الزائدة، وزيدت لتكون فاصلاً بين الكاف والضمير؛ لأن الكاف لا تدخل على الضمائر^(١).
الثاني: أن الكاف وكلمة "مثل" في الآية غير زائدتين، فقيل: إن مثلاً بمعنى الصفة؛ أي: ليس كصفته صفة من الصفات. وقيل: إن مثلاً بمعنى الذات؛ أي: ليس كذاته شيء^(٢).

الثالث: أن تكون الكاف اسماً مؤكداً بـ"مثل"^(٣).
وما ذهب إليه ابن السراج من أنها زائدة للتوكيد هو الراجح عندي لأسباب، منها:

- ١- خلوه من التكلف وموافقته المعنى المراد.
- ٢- أن زيادة الكاف أولى؛ لأن زيادة الحرف أولى من زيادة الاسم، بل إن زيادة الاسم لم تثبت كما قال ابن هشام^(٤).
- ٣- أن زيادة الكاف ثابتة في كلام العرب شعراً ونثراً، وإنما نزل القرآن على سنن كلام العرب.

(١) انظر: تفسير الطبري ١٢/١٣، ومعاني الحروف ٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ١١٣١/٢، والجنى الداني ٨٩، والدر المصون ٧٧/٦.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٣٧/٤، والبحر المحيط ٤٨٩/٧، والجنى الداني ٨٩، وجواهر الأدب ١٣٠، والدر المصون ٧٧/٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٣٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٣٨.

المسألة التاسعة والعشرون

إعراب (صراط الله) من قوله تعالى:

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿١﴾﴾

يرى ابن السراج أن (صراط الله) بدل من قوله (صراط)، وهو إبدال معرفة من نكرة، قال: (فأما إبدال المعرفة من النكرة فنحو قول الله: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿١﴾﴾ فهذا إبدال معرفة من نكرة، فنقول على هذا: مرتت برجل عبد الله (٢).

وهو في هذا الإعراب متابع لسبويه وعبارته قريبة من كلامه، قال سبويه: (أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مرتت برجل عبد الله؛ كأنه قيل له بمن مرتت؟ أو أظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿١﴾﴾ (٣).

وممن سبقه إلى هذا الإعراب المبرد (٤).

وممن تبعه في ذلك النحاس (٥)، والزمخشري (٦)، وابن عطية (٧)،

(١) الشورى من الآيتين: ٥٢ - ٥٣.

(٢) الأصول في النحو ٤٦/٢.

(٣) الكتاب ١٤/٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢٦/١، ٢٩٥/٤.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٩٥/٤.

(٦) انظر: المفصل ١٥٨.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٢٢/٣.

والعكبري^(١)، وأبو حيان^(٢)، والبيضاوي^(٣)، وابن هشام^(٤)، والسيوطي^(٥).
 ولم أقف على من قال بخلاف ما ذهب إليه ابن السراج إلا أن الفراء
 ذكر أنه مجرور على التكرير، ويظهر لي أنه قصد البديل، قال: (وقوله عز
 وجل: ﴿لَتَنفَعَا يَا تَايِبَةَ ﴿١٥﴾ تَايِبَةً ﴿١٦﴾ عَلَى التَّكْرِيرِ، كَمَا قَالَ: ﴿إِنِّي صِرَطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾
 صِرَطِ اللَّهِ ﴿٦﴾ المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة (٧).
 وقد صرح ابن السراج أن مصطلح البديل يسميه الكوفيون تكريراً، قال:
 (وإذا جئت بفعلين لا نسق معهما فلك أن تجعل الثاني حالاً أو بدلاً، والكوفيون
 يقولون موضع بدل: مترجماً أو تكريراً)^(٨).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٣٦/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٤٧/١.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي ١٣٧/٥.

(٤) انظر: المغني ٥٩٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٧٩/٣.

(٦) العلق: ١٥ - ١٦.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢٧٩/٣.

(٨) الأصول في النحو ١٨٩/٢.

المسألة الثلاثون

إعراب (أو يسلموا) من قوله تعالى:

﴿نَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلُمُوا﴾ (١)

يرى أن الفعل (يسلموا) في قراءة النصب منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا) أو (حتى)، قال: (شرح الرابع: وهو (أو):

اعلم: أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى معنى إلا أن تفعل، تقول: لألزمك أو تعطيني، كأنه قال: ليكونن اللزوم والعطية، وفي مصحف أبي (٢): ﴿نَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلُمُوا﴾ على معنى: إلا أن يسلموا، أو حتى يسلموا، وقال امرؤ القيس (٣):

فَقَاتَ لَهُ: لَا تَبِكَ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْذُرَا (٤)
أي: إلا أن نموت فنعذرا، فكل موضع وقعت فيه "أو" يصلح فيه "إلا أن"، و"حتى"، فالفعل منصوب (٥).

(١) الفتح من الآية ١٦.

(٢) ابن كعب. وقرأ الجمهور بإثبات النون: (أو يسلمون). انظر: إعراب القرآن ٤/٢٠٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٦، والبحر المحيط ٨/٩٤.

(٣) انظر: ديوانه ٦٤.

(٤) انظر البيت معزواً لامرئ القيس في: الكتاب ٣/٤٧، وعيون الأخبار ١/١٠٠، والمقتضب ٢/٢٨، والزهرة ١/١٩٥، وتفسير الطبري ١٣/١٩٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/١٧٣، واللامات ٦٨.

(٥) الأصول في النحو ٢/١٥٥ - ١٥٦.

وظاهر تأثر ابن السراج بالمبرد في توجيه القراءة؛ إذ لم يكن منه إلا نقل عبارته في التوجيه، قال المبرد: (وفي مصحف أبي: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ على معنى: إلا أن يسلموا وحتى يسلموا)^(١).

وممن سبقه إلى هذا التوجيه فضلاً عن المبرد الكسائي^(٢)، والفراء^(٣)، والزجاج^(٤).

وممن تبعهما في هذا الإعراب النحاس^(٥)، ومكي القيسي^(٦)، والزمخشري^(٧)، والعكبري^(٨)، والبيضاوي^(٩)، وأبو حيان^(١٠).

وصرح النحاس^(١١) ومكي^(١٢) بأن تأويله بـ(إلا أن) قول البصريين، وتأويله بـ(حتى) قول الكسائي.

والذي ظهر لي من النصوص المنقولة آنفاً عن المبرد والزجاج وابن السراج أن البصريين لا يفرقون بين المعنيين؛ لأنهم أجازوا كلا التقديرين دون ترجيح لأحدهما على الآخر.

(١) المقتضب ٢/٢٨.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣/٦٦.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٤.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٤/٢٠٠.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٦.

(٧) انظر: المفصل ٣٢٦.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٦٦.

(٩) انظر: تفسير البيضاوي ٥/٢٠٣.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٨/٩٤.

(١١) انظر: إعراب القرآن ٤/٢٠٠.

(١٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٧٦.

المسألة الحادية والثلاثون

إعراب (فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) من قوله تعالى:

﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ آخِذِينَ مَاءً نَّارَهُمْ رِيحُهُمْ ﴾ (١)

أعراب ابن السراج (فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) خبر (إِنَّ)، قال: (فالخبر قوله: ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾) (٢).

وممن تبعه في هذا الإعراب العكبري (٣)، والنسفي (٤).

ولم أجد لهذا الإعراب مخالف، بل إن أكثر المصادر التي وقفت عليها لم تتطرق إلى إعراب ما أعربه ابن السراج هنا؛ ولعل السبب في ذلك وضوح الأمر؛ لأن عادة المعربين المتقدمين العناية بإعراب ما أشكل.

(١) الذاريات آية ١٥ - ١٦.

(٢) الأصول في النحو ٢١٧/١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢.

(٤) انظر: تفسير النسفي ١٧٧/٤.

المسألة الثانية والثلاثون

إعراب (أَخَذِينَ) من قوله تعالى:

﴿ إِنَّ الْمَوْتُونَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۖ ﴿١٥﴾ أَخَذِينَ مَاءً الْيُسْخَرُونَ مِنْهُ ﴾ (١)

أعراب ابن السراج (أَخَذِينَ) حال، قال: (فأخبر قوله: (فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)،
و(أَخَذِينَ) حال) (٢).

وممن سبقه إلى هذا الإعراب المبرد (٣)، والزرجاج (٤).

وقد تبعه في هذا الإعراب السمرقندي (٥)، وابن زمنين (٦)، والعكبري (٧)،
والقرطبي (٨)، والنسفي (٩).

وقد ذهب أبو عبيدة (١٠) وصاحب كتاب الجمل (١١) المنسوب للخليل إلى أنه

(١) الذاريات آية ١٥ - ١٦.

(٢) الأصول في النحو ٢١٧/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٦٧/٤.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٣/٥.

(٥) انظر: تفسير السمرقندي ٣٢٥/٣.

(٦) انظر: تفسير ابن زمنين ٢٨٤/٤.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢.

(٨) انظر: تفسير القرطبي ٣٥/١٧.

(٩) انظر: تفسير النسفي ١٧٧/٤.

(١٠) انظر: مجاز القرآن ١١٦/١.

(١١) انظر: الجمل في النحو ١٠٧.

منصوب على الاستغناء وتَمَام الكلام، قال صاحب كتاب الجمل: (فنصب
"أخنين" على الاستغناء وتَمَام الكلام؛ لأنك إذا قلت: ﴿إِنَّ التُّنِينَ فِي حَنْتٍ وَفُيُونَ﴾،
ثم سكت فقد تم الكلام، واستغنى عما يجيء بعده، فنصب ما يجيء بعده، وإذا
قلت: إن زيداً في الدار، وسكت كان كلاماً تاماً، فلما استغنيت عن القائم نصبت،
فقلت: قائماً^(١).

(١) الجمل في النحو ١٠٧.

المسألة الثالثة والثلاثون

نوع (لا) من قوله تعالى:

﴿لَتَلْمِزَنَّاهُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾^(١)

يرى ابن السراج أن (لا) في قوله: (لتلما) زائدة للتوكيد؛ لأن المعنى
ليعلم أهل الكتاب.

وذكر أنها لا تكون زائدة إلا في موضع لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي،
قال: (ومنها (لا)، وهي نفي لقوله: يفعل ولم يقع الفعل، وتكون كـ(ما) في
التوكيد واللغو في قوله: ﴿لَتَلْمِزَنَّاهُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾، وهو لأن يعلم.

ولا تكون توكيداً إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من
أجل المعنى)^(٢).

وقد أكد في موضع آخر زيادة (لا) في هذه الآية، وأنها جاءت للتوكيد،
قال: (قال أبو بكر: وحق الملغى عندي ألا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى
يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد، وهذه
الحروف التي خفض بها قد دخلت لمعان غير التأكيد.

من الحروف الملغاة (لا) شبهوها بـ(ما)، فمن ذلك قولك: ما قام زيد
ولا عمرو، والواو العاطفة و(لا) لغو، و(لا) إنما دخلت تأكيداً للنفي، وليزول بها
اللبس إذا كان منفيًا؛ لأنه قد يجوز أن تقول: ما قام زيد وعمرو، ما قاما معًا.

(١) الحديد من الآية ٢٩.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢١١.

وقالوا في قوله: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١) إن (لا) زائدة، ﴿لِتَلْبَعَهُ أَهْلُ
الْكِتَابِ﴾ إنما هو: لأن يعلم.

وجملة الأمر أنها لا تزداد إلا في موضع غير ملبس^(٢).

وفي نص ابن السراج هذا إضافة ليست في النص الأول، وهي أن
الحرف الزائد؛ أي: الملقى لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه، وأن الفائدة من زيادة
(لا) تأكيد النفي.

كما أكد في موضع ثالث زيادة (لا) في هذه الآية فقال: ((ولا) تكون
كـ(ما) في التوكيد واللغو: ﴿لِتَلْبَعَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾؛ أي: لأن يعلم^(٣).

وهو متابع في ذلك سيبويه^(٤)، وأبو عبيدة^(٥)، والمبرد^(٦)، والزجاج^(٧).
وممن وافق ابن السراج في هذا القول ابن جنبي^(٨)، وابن فارس^(٩)،
والواحدي^(١٠)، والجرجاني^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن عطية^(٣)، والعكبري^(٤).

(١) القيامة الآية: ١.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢٥٩.

(٣) الأصول في النحو ٣/١٧٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٩٠، ٤/٢٢٢.

(٥) انظر: مجاز القرآن ١/١٢٢.

(٦) انظر: المقتضب ١/٤٧، ٢/٣٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/١١٥، ١٣١.

(٨) انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٨.

(٩) انظر: الصاحبى في فقه اللغة ٤١.

(١٠) انظر: تفسير الواحدى ٢/١٠٧٢.

وأبو حيان^(٥)، والمرادي^(٦)، وابن هشام^(٧).

وما ذهب إليه ابن السراج هو المشهور بين المعربين كما ترى، لكن ذكر العكبري^(٨) أن منهم من قال: إن (لا) ليست زائدة هنا، وإن المعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين.

(١) انظر: أسرار البلاغة ٣٦٥.

(٢) انظر: الكشاف ٦٨/٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٧١/٥.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٢٧/٨.

(٦) انظر: الجنى الداني ٥١.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٢٩.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢.

المسألة الرابعة والثلاثون

نوع (لا) من قوله تعالى:

﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(١)

يرى أنها زائدة للتوكيد، قال: (وقد تكون (لا) مؤكدة كما كانت (ما) في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنْ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَةٌ مِنْ رَبِّي لَتَكُنَّ لِلنَّاسِ كَذِبًا مُبِينًا﴾^(٢)، و﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٣). فمن ذلك قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٤)، إنما هو: فأقسم، بذلك على ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٥). وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٦)، إنما هو: فأقسم، فوق القسم على قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(٧)/^(٨).

وممن سبقه إلى القول بزيادتها الزجاج^(٩).

وممن تبعه في ذلك النحاس^(١٠)، والواحدي^(١)، وابن عطية^(٢)، وابن

(١) المعارج من الآية: ٤٠.

(٢) آل عمران من الآية ١٥٩.

(٣) نوح من الآية ٢٥. سيأتي تخريج هذه القراءة في المسألة التالية.

(٤) المعارج من الآية: ٤٠.

(٥) الواقعة الآية: ٧٦.

(٦) القيامة الآية: ١.

(٧) القيامة الآية: ١٧.

(٨) الأصول في النحو ٤٠١/١.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٣/٥.

(١٠) إعراب القرآن ٣٤/٥.

هشام^(٢)، والقرطبي^(٤).

وذكر النحاس أن القول بزيادتها مجمع عليه، قال: (فذلك قوله جل وعز:

﴿لَا أُقِيمُ رَبِّيَ الشَّرِيقَ وَالْمَغْرِبَ﴾، و(لا) زائدة للتوكيد لا نعلم في ذلك اختلافاً)^(٥).

ويرى ابن عطية^(٦) قولاً آخر فيها وهو أن تكون نافية غير زائدة،

وتكون ردًا لفعل الكفار وقولهم، ثم يستأنف الكلام بالقسم.

وعلى هذا القول يجوز أن يوقف على (لا) هذه، قال الزركشي توضيحًا

لهذا القول: (وقيل: هي رد لكلام قد تقدم من الكفار فإن القرآن كله كالسورة

الواحدة فيجوز أن يكون الادعاء في سورة والرد عليهم في أخرى، فيجوز

الوقف على (لا) هذه)^(٧).

وما ذهب إليه ابن السراج وجمهور المعربين أرجح عندي؛ لأنه أبعد عن

التكلف.

(١) تفسير الواحدي ١١٣٤/٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣٧١/٥.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٢٩.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ٢٩٥/١٨.

(٥) إعراب القرآن ٣٤/٥.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٣٧١/٥.

(٧) البرهان في علوم القرآن ٨٠/٣.

المسألة الخامسة والثلاثون

إعراب (ما) من قوله تعالى:

﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾^(١)

يرى أنها زائدة للتوكيد، قال: (وقد تكون (لا) مؤكدة كما كانت (ما) في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ لَّيْلَةٌ لَّا يَخْلُصُونَ مِنْهَا قَوْمًا مِّنْكُمْ﴾^(٢) و﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٣)/^(٤).

وممن تبعه في هذا الإعراب ابن جني^(٥)، ومكي القيسي^(٦)، والواحدي^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن عطية^(٩)، والعكبري^(١٠)، وأبو حيان^(١١)، وابن هشام^(١٢)،

(١) نوح من الآية: ٢٥.

(٢) آل عمران من الآية: ١٥٩.

(٣) (خطاياهم) قراءة في (خطيئاتهم). قرأ أبو عمرو بن العلاء (خطاياهم)، وقرأ الباقر (خطيئاتهم). انظر: السبعة في القراءات ١/ ٦٥٣، وحجة القراءات ٧٢٧، وإيراز المعاني من حرز الأمانى ٤٨٣/٢.

(٤) الأصول في النحو ٤٠١/١.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١٣٣/١.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٧٦٢/٢.

(٧) انظر: تفسير الواحدي ١١٣٨/٢.

(٨) انظر: الكشاف ٦٢٢/٤.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٦/٥.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٤٢/٢.

(١١) انظر: البحر المحيط ٣٣٧/٨.

(١٢) انظر: مغني اللبيب ٤١١، وأوضح المسالك ٦٥/٣.

المسألة الأولى: إذا كان $\sin \alpha = \frac{3}{5}$ و α في الربع الثاني، فاحسب $\cos \alpha$.

-
- (1) $\cos \alpha = \frac{4}{5}$
 - (2) $\cos \alpha = -\frac{4}{5}$
 - (3) $\cos \alpha = \frac{3}{5}$

والبيضاوي^(١)، وابن عقيل^(٢).

وذكر النحاس^(٣) أنه لا يجوز عند البصريين القول بغير ذلك.

(١) النظر: تفسير البيضاوي ٣٩٥/٥.

(٢) النظر: شرح ابن عقيل ٣١/٣.

(٣) النظر: إعراب القرآن ٤٢/٥.

المسألة السادسة والثلاثون

إعراب (أيان) من قوله تعالى:

﴿أَيَانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (١)

يرى أنها اسم زمان مبني على الفتح، قال: (فأما (متى) فسؤال عن زمان، وهو اسم مبني، والقصة فيه كقصة (من وكيف) في أنه مغن عن جميع أسماء الزمان، أيوم الجمعة القتال، أم يوم السبت، أم يوم الأحد، أم سنة كذا، أم شهر كذا؟ فـ(متى) يغني عن هذا كله.

وكذا (أيان) في معناها: كما قال الله عز وجل: ﴿أَيَانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَهَا﴾ (٢). وبنيت على الفتح؛ لأن قبلها ألفاء، فأتبعوا الفتح الفتح (٣).

وقد مضى عند إعراب (أيان) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَهَا﴾ بيان تفصيل هذا الإعراب، وذكر بعض من قال بهذا الإعراب من النحويين (٤).

(١) القيامة من الآية ٦.

(٢) الأعراف من الآية ١٨٧، والنازعات الآية ٤٢.

(٣) الأصول في النحو ١٣٦/٢.

(٤) انظر: ص (٢٨) من هذا البحث في المسألة الرابعة عشرة.

المسألة السابعة والثلاثون

إعراب (ناصية) من قوله تعالى:

﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ (١)

يرى أنها بدل من (الناصية)، وهو من إبدال النكرة من المعرفة، قال:
(وأما إبدال النكرة من المعرفة فنحو قولك: مررت بزيد رجل صالح، كما قال

الله عز وجل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ فهذا إبدال نكرة من معرفة (٢).

وممن سبقه إلى هذا الإعراب سيبويه (٣)، وأبو عبيدة (٤)، والمبرد (٥).

وممن تبعه في هذا الإعراب النحاس (٦)، والزمخشري (٧)، وابن عطية (٨)،

والعكبري (٩)، وأبو حيان (١٠)، وابن هشام (١١).

(١) العلق: ١٥-١٦.

(٢) الأصول في النحو ٤٦/٢ - ٤٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣٩٨/١، ٩/٢.

(٤) انظر: مجاز القرآن ١٣٠/١.

(٥) انظر: المقتضب ٢٧/١.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٦٣/٥.

(٧) انظر: المفصل ١٥٨.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٥٠٣/٥.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٥/٢.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٩١/٨.

(١١) انظر: مغني اللبيب ٥٩٤.

الخاتمة

ظهر لي بعد دراسة نصوص ابن السراج التي جاء فيها إعراب بعض كلمات من القرآن الكريم نتائج، أعرض هنا أهمها باختصار:

أولاً: أن جميع ما أعربه من كلمات القرآن الكريم كان موافقاً فيه جمهور النحويين والمعربين، ولم يخالف المشهور في أي مسألة؛ فلم يكن فيما أعربه ما وُصف بالغلط أو الشذوذ.

وفي ذلك دلالة قوية على سعة علمه واطلاعه على أقوال من قبله من الأعلام، ودقة فهمه وسعة علمه في علوم القرآن.

ثانياً: أظهر البحث أن لابن السراج عناية بالقراءات القرآنية، وبيان الأوجه الإعرابية الجائزة فيها.

ومن ذلك كلامه في المسألة الأولى، والثالثة، والخامسة، والثانية والعشرين، والثلاثين، وهذه الأخيرة هي التي صرح فيها باسم القارئ.

ولا غرو في ذلك إذا علم أن له كتاباً في القراءات القرآنية وتوجيهها، مر ذكره عند سرد مؤلفاته.

وهو في مقابل عنايته الكبيرة بتوجيه القراءات إعراباً لم يعن بتوثيقها وردها إلى أصحابها، فلم يعز إلا قراءة واحدة إلى صاحبها في موضع واحد فقط في المسألة الثلاثين قال: (وفي مصحف أبي: ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾ على معنى: إلا أن يسلموا).

ثالثاً: ظهر ثبات موقفه فيما يعربه من القرآن، وبأن لي ذلك في المواضع التي كرر فيها ذكر الآية نفسها في غير موضع؛ وهو في جميع هذه المواضع يعرب الكلمة الإعراب السابق نفسه دون اختلاف.

ويلحظ أنه ربما كان في أحد النصين زيادة فائدة لم تكن في الآخر. ومن ذلك أنه أعرب (الصابئون) مبتدأ لخبر محذوف في المسألة التاسعة، قال: (وأما قولهم: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء، فقال: والصابئون بعد ما مضى الخبر).

وفي موضع آخر أعرب (الصابئون) هذا الإعراب، ولكنه صرح فيه بتقدير الخبر، فقال: (والصابئون كذلك).

والمسائل التي أعرب فيه الشاهد في أكثر من موضع من كتابه هي: السادسة، والتاسعة، والعشرون، والثانية والعشرون، والسادسة والعشرون، والسابعة والعشرون، والثامنة والعشرون، والثالثة والثلاثون.

رابعاً: ظهر من خلال تتبع نصوصه ومقارنتها بنصوص سالفه تأثيره الكبير بشيخه المبرد، ويؤكد ذلك التشابه اللفظي الكبير بين كلامه وكلام شيخه المبرد. ويظهر ذلك جلياً في المسائل: السابعة، والعاشر، والسادسة عشرة، والثالثة والعشرون، والخامسة والعشرون، والثلاثون.

ولا غرابه في ذلك فصلته بالمبرد وثيقة جداً فلم تذكر كتب التراجم له شيئاً غيره.

خامساً: ظهر لي نضج مصطلحات الإعراب عنده، ووضوحها لدى القارئ، إذ هو يميز بين المنصوب والمبني على الفتح، وبين المرفوع والذي في محل رفع، وهكذا يظهر للمتتبع لنصوصه الواردة في البحث.

قال في المسألة الأولى: (وحتى يقول): من نصب جعله غاية، ومن رفع جعله حالاً. فيظهر من هذا النص أنه عبر عن الفعل المعرب بالنصب والرفع، وهما من ألقاب الإعراب، في حين أنه لما تحدث عن إعراب (أيان) المبنية في المسألة الرابعة عشرة قال: (وبنيت على الفتح؛ لأن قبلها ألفاً، فأتبعوا

الفتح الفتح). فعبر بالفتح؛ لأنه من ألقاب البناء.

بل إنه تجاوز ذلك إلى بيانه الفرق في المصطلحات الإعرابية بين البصريين والكوفيين، ويظهر ذلك واضحاً في المسألة الرابعة والعشرين عند إعراب (يضاعف) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ٦٨﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ۖ قَالَ: (وإذا جئت بفعلين لا نسق معهما فلك أن تجعل الثاني حالاً أو بدلاً، والكوفيون يقولون موضع بدل: مترجماً أو تكريراً، فإن كررت جزمت، وإن كان حالاً رفعته، وهو موضع نصب إذا رُد إلى اسم الفاعل نصب).

وأيضاً نراه يذكر مصطلح (إن وأخوتها) في المسألة العشرين.

ولعل هذا كله يؤكد المقولة المشهورة عنه بأن النحو كان مجنوناً فعقله ابن السراج.

سادساً: عني ابن السراج عناية كبيرة بربط التوجيه الإعرابي بالمعنى؛ إذ هو في غالب أحواله لا يكتفي بذكر الإعراب، بل إنه يسعى إلى ربطه بالمعنى المراد.

وهو في هذا النهج يظهر مدى العلاقة الكبيرة بين المعنى والإعراب، وأنه لا بد لمن أراد الإعراب أن يفهم المعنى المراد أولاً.

ومن الشواهد على ذلك قوله في المسألة السابعة والعشرين: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۗ﴾، وإنما هو: لا تستوي الحسنة والسيئة، ومعناه ينبئك عن ذلك إنما هو: لا تساوي الحسنة السيئة).

وقال كذلك في المسألة الثامنة والعشرين عند إعراب الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۗ ١١﴾: (الكاف زائدة؛ لأنه لم يثبت له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك، والمعنى: ليس مثله شيء).

سابعاً: لم يكن ابن السراج يُعنى بذكر علامة الإعراب، أو علامة البناء، فهو يذكر أن هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مبنية؛ لكنه لا يذكر علامة الرفع أو النصب أو الجر أو البناء. فلم يريد عنده ذكر العلامة إلا في موضع واحد من المسائل، وذلك عند إعراب (أيان) في المسألة الرابعة عشرة فقد ذكر أنها مبنية على الفتح؛ وعلل سبب البناء على الفتح، فقال: (وبنيت على الفتح؛ لأن قبلها ألفاً، فأتبعوا الفتح الفتح).

ولم يكن ابن السراج في إهمال ذكر علامة الإعراب أو البناء مبتدعاً؛ فما سار عليه هو المنهج السائد في وقته، فهذا الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" والنحاس في كتابه "إعراب القرآن" لم يذكر فيهما عند بيان محل الكلمة من الإعراب علامة الإعراب أو البناء، على الرغم من أنهما كتابان متخصصان في الإعراب.

ولعل السبب في إهمال ذكر علامة الإعراب أو البناء عندهم هو وضوح الأمر وأنه من المسلمات التي لا تخفى على المبتدئ فضلاً عن غيره.

ثامناً: أرى أن إعادة تحقيق هذا السفر الكبير والثمين في التراث النحوي _ أعني كتاب الأصول لابن السراج _ من الضرورة بمكان؛ لأسباب، منها كثرة ما وقفت عليه من خللٍ وتصحيفٍ وتحريفٍ في نصوصه، وقد أشرت إلى بعضها أثناء الدراسة.

هذا أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع / لعبد الرحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- أسرار البلاغة في علم البيان / لعبد القاهر الجرجاني.
- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- إنباه الرواة / للقطبي، تحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، ١٣٦٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ -

١٩٩٣ م.

- البرهان في علوم القرآن / للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
- تاريخ بغداد / لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- التبيان في إعراب القرآن / لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- تفسير البيضاوي / للبيضاوي، بيروت: دار الفكر.
- تفسير الثعلبي المسمى: الكشف والبيان / لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة الأولى، بيروت لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم / لنصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي، تحقيق: د. محمود مطرجي، بيروت: دار الفكر.
- تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن / لمحمد بن جرير ابن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، بيروت: دار

الفكر، ١٤٠٥هـ.

- تفسير العز بن عبد السلام/ لعز الدين ابن عبد السلام، تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الشعب.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب/ للفخر الرازي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير النسفي / للنسفي.
- تفسير الواحدي المسمى: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لعلي بن أحمد الواحدي أبي الحسن، تحقيق: صفوان عدنان داودي، الطبعة الأولى بيروت: دار القلم، دمشق: الدار الشامية، ١٤١٥هـ.
- التمام في تفسير أشعار هذيل / لأبي الفتح عثمان بن جني.
- التيسير في القراءات السبع / لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني / للمراذي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب / للإربلي، تحقيق: د. حامد نيل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الحجة في القراءات السبع/ للحسين بن أحمد بن خالويه أبي عبد الله،

تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الشروق ١٤٠١ هـ.

• حجة القراءات / لابن زنجلة.

• الحجة للقراء السبعة / لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دمشق، وبيروت: دار المأمون، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

• حروف المعاني / للزجاجي، تحقيق: د. علي الحمد، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، الأردن: دار الأمل، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، ود. زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

• ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، مصر: دار المعارف.

• الزاهر في معاني كلمات الناس / لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

• الزهرة / لأبي بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري.

• السبعة في القراءات / لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، مصر: دار المعارف،

- سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، سورية: دار الفكر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، ١٣٨٣م.
- الصحابي في فقه اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.
- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة.
- علل النحو / لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العنوان في القراءات السبع/ لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي، تحقيق: د. زهير زاهد و د. خليل عطية، الطبعة الثانية، بيروت / لبنان: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- عيون الأخبار / لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد/ للمنتجب الهمداني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، الطبعة الأولى، الدوحة: دار

- الفهرست / لابن النديم، المطبعة الرحمانية، ١٣٤٨هـ.
- الكتاب / لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- اللامات / للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثانية، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، ود. عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دبي: مركز جمعة الماجد، دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية / لعثمان بن جني، تحقيق: حسين محمد شرف، ١٩٧٨م.
- مجاز القرآن / لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- مجالس ثعلب / لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- المسائل السفرية في النحو / لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مشكل إعراب القرآن / لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن الكريم / لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار النشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن / لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن / لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه / لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب / لأبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الرومي الحموي، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لجمال الدين ابن هشام الأنصاري،

تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة،
دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.

• مفتاح العلوم / للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، بيروت:
دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

• المفصل في صنعة الإعراب / لأبي القاسم محمود بن عمر
الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة
الهلال، ١٩٩٣م.

• المقتضب / للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم
الكتب.

• منازل الحروف / لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله
الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر.

• نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات الأنباري، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ -
١٩٩٨م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي
بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، مصر: المكتبة التوفيقية.

• وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لأبي العباس شمس الدين أحمد بن
محمد ابن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، لبنان: دار الثقافة.